وافق رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو على ارسال وفد للتفاوض بشأن التوصل الى اتفاق لوقف العدوان على قطاع غزة، ما اطلق تفاؤلاً نسبياً بإمكانية التوصل لتهدئة او لوقف الحرب، مع تركه الباب موارباً لمواصلة العدوان عبر تمسّكه بتحقيق الحرب «بجميع اهدافها»

تفاؤل نسبي بفرص إبرام اتفاق

نتنياهو يرسل وفداً للتفاوض بعد أفكار «حماس» لوقف العدوان على غزة

في مدينة غزة أمس (عصر الخميس/فرانس برس)

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، الدوحة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

للحديث تتمة...

دروع بشرية برعاية أميركية

ناصر السهلي

منذ بداية حرب الإبادة على غزة، تصاعدت الأكاذيب الأميركية لستر عورات دولة الاحتلال الإسرائيلي. فإرهاب الدولة الواضح، تحت مسمى «الدفاع عن النفس» بوجه شعبٍ مُحتلٍّ أصلاً، يتواصل بمشاركة مستوطني الضفة الغربية المحتلة.

لا أحد ينسى وقاحة ترداد الأميركيين أن المقاومة الفلسطينية «تستخدم المدنيين دروعاً بشرية»، وغيرها من اتهامات جوفاء، من دون أدلة. وحين ضُبطت دولة الاحتلال تتحدر في إرهاب الدولة المنظّم إلى مستوى ربط المدني الفلسطيني لاستخدامه درعاً بشرياً، بقيت واشنطن وفية لدور تغطية جرائمها. لعل مستشاري الصهيوني الآخر جو بايدن، الحائر في مستوى تسخير مقدّرات التسلح الأميركي في حرب الإبادة في غزة، يظنون أن حبل أكاذيبهم منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي طويل نحو العالمين العربي والإسلامي. فجرائم الحرب عندهم هي فقط «حوادث معزولة»، بينما ناس هذين العالمين لا ينسون أن تكرار الجريمة هو التزام بالأوامر وبالأضواء الخضراء، وبمنهجية متّبعة منذ عقود في عقيدة القتل أكثر. فكم هي مصادفة عجيبة استخدام الناس دروعاً بشرية في الضفة الغربية المحتلة وممارستها البشعة في غزّة. ثم إن مشاهد الجنود المتفاخرين على وسائل التواصل بقتل الأطفال وتدمير المساجد والبيوت وحرق ممتلكات بقهقهات وتمتمات تلمودية، أبداً ليست بمعزل عن سرقة الأرض الفلسطينية و«تطهيرها» لإقامة المستوطنات عليها، من أجل مهووسين يؤتى بهم من أميركا نفسها.

الأكيد، في تجارب الشعوب، أن المستعمر الاستعلائي الفاشي لا يواجَه بورود، بل بمقاومة وحروب تحرير. ولعل جورج واشنطن أدرك ذلك في أميركا نفسها، كما أدركتها أفريقيا وآسيا وأوروبا في الأمس القريب، فقد حان الوقت لأن تقول المنطقة العربية لواشنطن التي ترعى جرائم الحرب وتغطّيها: كفى نفاقاً ورعاية للجريمة. وبالمناسبة، في أثناء الانتفاضة الأولى، ذكرت سياسية ومناضلة فلسطينية (على قيد الحياة في رام الله)، رداً على سخافة أميركية عن «وقف التحريض على العنف»، إنه لا أحد في غزّة ولا الضفة أو القدس المحتلة يحتاج أن يُعلم الطفل الفلسطيني عن معاني الاحتلال، فهو يدركه ويتعلمه يومياً كلما شاهد سلاح الجندي واعتقل جيرانه وأهله، وحمايته هؤلاء المستعمرين الذين يسرقون أرضه ويخربون حياته. تخيّلوا أن ذلك قبل في 1988، وتخيلوا أيضاً أن أميركا لا تزال تهذي عن التحريض.

من جهته، قال مسؤول أميركي، اشترط عدم الكشف عن هويته لأنه غير مخول الحديث إلى وسائل الإعلام، لوكالة أسوشييتد برس، إن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن تدرس الردّ، ووصفه بأنه بنّاء، لكنه قال إن هناك حاجة إلى مزيد من العمل، فيما جدد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، خلال اجتماعه مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة شنغهاي في أستانة أمس الخميس، تمسك بلاده بإنهاء الحرب على القطاع. وقال إنّ «الدوحة تسعى إلى إنهاء الحرب من خلال التفاوض وعودة المحتجزين في أسرع وقت»، مضيفاً أنه «من غير المقبول ألّا تكون هناك دولة فلسطينية على حدود عام 1967». بدوره، قال الرئيس الروسي، خلال اللقاء، إن بلاده مقتنعة بإمكانية حل القضية الفلسطينية وفق المرجعيات الدولية وحل الدولتين، مشيراً إلى أن موسكو على علم بالجهود «الجبارة» للدوحة من أجل التوصل إلى تسوية في غزة ووقف إطلاق النار وتبادل المحتجزين. وأشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، خلال لقاء مع أمير قطر، إلى خطر امتداد العدوان الإسرائيلي إلى المنطقة، مؤكداً أنه «ينبغي للمجتمع الدولي وبخاصة العالم الإسلامي، اتخاذ الخطوات والعمل معاً في أسرع وقت ممكن لمنع ذلك وإيقاف إسرائيل». وأكد أهمية زيادة الجهود لحل الأزمة الإنسانية في غزة وتقديم المساعدات دون انقطاع إلى المنطقة، لافتاً إلى استمرار الجهود التركية في هذا الصدد.

وكانت حركة حماس أكدت مساء أول من أمس أنها تلقت ردّها على الاقتراح الإسرائيلي إلى أن موسكو على علم بالجهود «الجبارة» للدوحة من أجل التوصل إلى تسوية في غزة ووقف إطلاق النار. وقال عضو المكتب السياسي لحركة حماس باسم نعيم، لشبكة سي أن أن مساء الأربعاء: «لقد طرحنا بعض المطالب التي تحقق الوصول إلى وقف كامل لإطلاق النار وانسحاب القوات الإسرائيلية». وكشفت الحركة، في بيان، أن رئيس مكتبها السياسي إسماعيل هنية أجرى اتصالات مع الوسطاء في قطر ومصر حول أفكار تناولها الحركة معهم للتوصل لاتفاق ينهي الحرب على غزة، وأضاف البيان أن هنية تواصل أيضاً مع المسؤولين الأتراك بشأن التطورات الأخيرة. وأوضحت الحركة أنها «تعاملت بروح إيجابية مع فحوى المداولات الجارية».

> مسؤول إسرائيلي: ردّ «حماس» لا يشترط إنهاء الحرب من المرحلة الأولى

> مكتب نتنياهو وجهات متطرفة اتفقت على إحباط الصفقة

> هددت عائلات المحتجزين بتظاهرة مليونية إذا أفشلت الصفقة

وفي السياق، قال المتحدث الرسمي باسم حركة حماس جهاد طه، لـ«العربي الجديد»، إنه «لا شك أن الحركة تتعاطى بروح من الإيجابية، لوقف العدوان على قطاع غزة، مع مساعي الوسطاء المصريين والقطريين حول أفكار جديدة، تفضي لوقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب شامل من القطاع، وتنهي العدوان الغاشم المتواصل على شعبنا الصامد في غزة». وأوضح أن «هذه المداولات والأفكار تخدم قضايا شعبنا الوطنية الذي يتعرّض لأبشع صور حرب الإبادة الجماعية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، الذي لا يزال يمارس سياسة المراوغة والمماطلة». وتابع: «بالنسبة إلى كل المساعي والجهود التي تبذل من أجل الحلّ، نأمل أن تتخذ هذه الأفكار والمداولات طريقها نحو النجاح والتنفيذ، وإلزام الجانب الإسرائيلي بما يتم التوافق عليه». في موازاة ذلك، أفادت وسائل إعلام عبرية مساء أمس الخميس، بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وافق على إرسال وفد المفاوضات الذي يتعامل مع مقترح الصفقة بين إسرائيل وحركة حماس، لكنه يواصل التمسّك بتحقيق الحرب «بجميع أهدافها». وبحسب هيئة البث الإسرائيلي، اتخذ نتنياهو، قبل ساعات من اتصال هاتفي بينه وبين الرئيس الأميركي جو بايدن، قراره بإرسال الوفد وحتى بدون مناقشة ذلك في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت). ونقل موقع القناة 12 العبرية، عن مصدر سياسي لم يسمّه قوله، إن نتنياهو «أعطى الضوء الأخضر لإرسال وفد المفاوضات»، موضحاً أنه «بعد المناقشة الأولية التي أجراها، وافق نتنياهو على إرسال الوفد المفاوض بشأن المختطفين. وبحسب المصدر، إن «أهم ما في جواب حماس هو إسقاط المطلب الأولي بأنهاء الحرب وإمكانية تنفيذ المرحلة الإنسانية المتمثلة في إطلاق سراح النساء والجنود والمسنين والشيوخ والجرحى دون الالتزام بإنهاء الحرب».

وأكد نتنياهو مجدداً، أن الحرب لن تنتهي إلا بعد تحقيق جميع أهدافها، وليس قبل ذلك ولو بلحظة واحدة». وقال الرجل ذلك قبل ساعات من عقد نتنياهو لقاء أمنياً بعد اجتماع «الكابينت» لتحديد تفويض الوفد الإسرائيلي المفاوض، لبحث ردّ حركة حماس، وسط تصريحات إسرائيلية «إيجابية» بأن المقترح بصيغته التي قدمتها الحركة قد يكون فرصة لإنجاز الصفقة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصدر مطلع قوله إنه يمكن التوصل إلى صفقة تبادل خلال أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وفي سياق متصل، نقلت شبكة سي أن أن الأميركية عن مصدر إسرائيلي مطلع على مفاوضات وقف الحرب في غزة، قوله إن حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي على وشك التوصل إلى اتفاق إطاري لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. وقال المصدر للقناة إن المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون أن ردّ حماس الأخير سيمكن الطرفين من الدخول في مفاوضات تفصيلية للتوصل إلى اتفاق. وكان مصدر سياسي قال للقناة الإسرائيلية كبيراً حيال بيان صدر أمس الأول عن مكتب نتنياهو باسم مصدر أمني، ووصل إلى عدد من الصحافيين، انتقد بشدة ردّ حركة حماس لمقترح الصفقة، وكأنه لا وجود لأي جديد فيه. ونُسب البيان إلى مصدر أمني، على الرغم من أن المسؤولين في جميع الجهات الأمنية الضالعة في مفاوضات الصفقة المحتملة مع حركة حماس يقولون إنهم لا علاقة لهم بالبيان، وبالتأكيد لم يصادقوا عليه. وحصل كل ذلك قبل استلام إسرائيل ردّ حركة حماس بشأن المحتجزين، وقبل أن يعمم مكتب نتنياهو مساء أمس الأول بياناً باسم «الموساد» جاء فيه أن «الوسطاء في اتفاق المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة) قدّموا لفريق التفاوض ردّ حماس على مقترح صفقة المختطفين. إسرائيل تدرس الردّ وسترد على الوسطاء». وبخلاف ما حاول البيان الصادر عن مكتب رئيس الحكومة نسبه لهم قبل ذلك بساعات، اعتبر مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية أن ردّ حماس بشكل مقترحاً جيداً، ويمكن أن يقود إلى مفاوضات بهدف إبرام صفقة. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤولين في المؤسسة الأمنية قولهم إن مكتب نتنياهو وجهات متطرفة في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) اتفقت معاً حتى قبل استلام ردّ حركة حماس على إحباط الصفقة وقطع الطريق على أي احتمال يفضي إلى صفقة تعيد المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة في المستقبل القريب. وسبقت ذلك تقديرات إسرائيلية بأن ردّ «حماس» سيكون إيجابياً، وعلى أقل تقدير سيكون إيجابياً نسبياً، عقب لقاء قيادات في الحركة رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في الدوحة، يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، ضمن مساعي تذليل العقبات.

> 90% نزحوا مرة واحدة على الأقل

> أعلن مدير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أندريا دي دومينيكو، أمس الخميس، في مؤتمر صحافي عبر الفيديو من القدس المحتلة للصحافيين في نيويورك وجنيف، أن نحو 90% من سكان قطاع غزة نزحوا مرة واحدة على الأقل داخل القطاع منذ بدء العدوان الإسرائيلي قبل تسعة أشهر. وقال إن إجمالي عدد السكان في القطاع يقدّر في الوقت الراهن بنحو 2,1 مليون نسمة، مشيراً إلى أن تسعة من كل عشرة الأشخاص نزحوا مرة واحدة على الأقل. وأضاف أن هناك بعض الحالات نزحت عشر مرات.

12 مساء أمس الأول الأربعاء إنه «حتى لو ردّت حماس بشكل إيجابي، فإن المفاوضات ستستغرق وقتاً طويلاً»، من جهته، قال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، خلال لقاء مع عائلات المحتجزين الإسرائيليين، ليل الأربعاء - الخميس: «نحن أقرب إلى الصفقة من أي وقت مضى». وأوضح غالانت، وفق ما أورده موقع القناة 12 أمس الخميس: «قبل شهر كنت متشائماً بشأن إمكانية التوصل إلى صفقة في الفترة القريبة. وكان أحد أهدافي الرئيسية في جميع الاجتماعات التي أجريتها في الولايات المتحدة، الضغط على حماس للتوصّل إلى صفقة، وقلت إنه لن تكون هناك صفقة أفضل». ونقلت القناة عن مسؤول إسرائيلي رفيع لم تسمّه، قوله: «تلقّينا رداً (من حماس) دون طلب للالتزام من المرحلة الأولى، بإنهاء الحرب».

من جهته، قال جهاز الموساد، في بيان مساء الأربعاء الماضي، إن إسرائيل تدرس ردّ حركة حماس على اقتراح يتضمن اتفاقاً على وقف إطلاق النار في غزّة وإطلاق سراح المحتجزين. وأكد بيان مكتب نتنياهو أن «الوسطاء في اتفاق الرهائن قدموا لفريق التفاوض ردّ حماس على الخطوط العريضة لصفقة الرهائن. إسرائيل تدرس الردّ وسترد على الوسطاء».

وفي ضوء التطورات، حذر منتدى عائلات المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة، في بيان، من أن ملايين المتظاهرين سينزلون إلى الشوارع إذا فشلت الحكومة في التوصل إلى اتفاق هذه المرة. في المقابل، أشارت صحيفة يديعوت أحرونوت العبرية، أمس الخميس، إلى وجود خلافات شديدة بين الجيش الإسرائيلي والهيئات الاستخباراتية من جهة، ومكتب نتنياهو من جهة أخرى، وأن ثمة غضباً كبيراً لدى مسؤولين كبار في المؤسسة الأمنية، من هيئات ووحدات مختلفة، لم تسمّهم، بسبب نيّات إحباط أي صفقة لإعادة المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة. وأبدى هؤلاء أيضاً غضباً

سموتريتش يستغل حرب الإبادة لفرض خطة ضم الضفة

بلدة طمون في غور الأردن، 22 ديسمبر 2023 (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

يسعى وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الى فرض خطة الحسم في الضفة الغربية المحتلة، عبر ضمّ أجزاء منها، مستغلاً حرب الإبادة في قطاع غزة والتصعيد على الجبهة الشمالية مع لبنان

حيفا ـ **امطانس شحادة**

استغلت الحكومة الإسرائيلية حرب إبادة غزة والتوتر في الضفة الغربية المحتلة، والتصعيد على الجبهة الشمالية مع لبنان، بغية تنفيذ سياسات تغيّر جغرافية وديمغرافية الضفة الغربية جوهرياً، ومنها تطبيق أجزاء من خطة الحسم في الضفة الغربية التي أعلنها وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في عام 2017. وباتت الحكومة الإسرائيلية أكثر وضوحاً وإصراراً، مقارنة بجبهات أخرى، لتنفيذ خطوات جوهرية عديدة في الضفة الغربية، في سعيها إلى حسم حالة الضفة الغربية ومكانتها. وانتهجت الحكومة الحالية منذ تشكيلها، وقبل عملية طوفان الأقصى في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، سياسة مبنية على مبدأ محاولة حسم الصراع مع الفلسطينيين، ومحاولة فرض الأمر الواقع، بديلاً لمقاربة «تقليص الصراع» أو «إدارة الصراع» اللتين عملت بهما الحكومات السابقة، ولو بشكل غير رسمي ومن دون الإعلان عن ذلك. تمحورت مقاربة تقليص الصراع في الضفة الغربية مقابل مناطق فلسطينية عام 1967 هو بمثابة صيدة، وأن لا قدرة لإسرائيل على ضمها بشكل كامل بسبب من اختلال التوازن الديمغرافي، وكذلك فإن لا قدرة لها على الانسحاب منها خشية على أمنها، وفقاً للمفاهيم الإسرائيلية. لذلك لا يمكن تبنّي أحد الحلول، ومن هنا لا بد من العمل على «تقليص الصراع» بدلاً من السعي العقيم لحله، وفقاً لصاحب المقاربة الكاتب والمختص في الفكر اليهودي، ميخا غودمان. غودمان طرح هذه الأفكار في مقال نشر في عام 2017، بعد أشهر من إصدار كتابه «مصيدة 67». الأدوات الضرورية لذلك، وفق غودمان، هي تخفيض حجم السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين، وتقليص حضور الاحتلال اليومي والانسحاب الإسرائيلي المباشر من الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين، ورفع القيود عن حرية الحركة والتنقل، وتحسين الأحوال الاقتصادية بدلاً من حرب إبادة غزة المستمرة منذ السابع من أكتوبر الماضي. تم تبني مقاربة «تقليص الصراع» بشكل جزئي وغير معلن من قبل عدد من القيادات الإسرائيلية، ومنهم بثير لبيد رئيس الحكومة الأسبق ورئيس المعارضة الحالي والوزير السابق جدعون ساعر، وإلى حد ما رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بنيت. إلا أن الحكومة الحالية ونتيجة لتركيبتها اليمينية المتطرفة، انتقلت إلى محاولة تنفيذ خطة الحسم في الضفة الغربية وبالتالي القضية الفلسطينية.

وتفاخر سموتريتش في اجتماع لحزب الصهيونية الدينية، عقد في التاسع من يونيو/حزيران الماضي في البؤرة الاستيطانية «مزرعة شاحربت»، بأن سلسلة من الخطوات الإدارية للحكومة، قد تؤدي إلى الضم الفعلي للضفة الغربية. سموتريتش رأى أن الوقت متاح لتنفيذ خطة الحسم في الضفة الغربية التي اقترحها في عام 2017. وقد جاء في خطة الحسم في الضفة الغربية التي نشرت في مجلة «مشيلوح»، أن «الإرهاب ينبع من الأمل في إضعافنا»، وبالتالي «أي حل يجب أن يقوم على بثر الطموح لتحقيق الحلم الوطني العربي بين الأردن والبحر... هذا الأمر سيستغرق وقتاً، لأننا عززنا بحماقتنا الوهم لدى العرب بأنهم سيتمكنون من إقامة دولة لهم هنا». قبل ذلك قال سموتريتش في خطاب ألقاه أمام الهيئة العامة للكنيست عام 2015: «توجد هنا دولة واحدة فقط، دولة يهودية، ولن تقوم إلى جانبها أبداً دولة فلسطينية، من يريد العيش معنا أهلاً وسهلاً، أما من لا يريد فإما أن يرحل أو سنراه في المهداف (مهداف البنادق)». وباشر سموتريتش أخيراً محاولة ترجمة هذه التصريحات والقناعات على أرض الواقع، مستغلاً حالة الطوارئ في إسرائيل، وتركيز الاهتمام الإعلامي المحلي والدولي على حرب إبادة غزة والتطورات في الجبهة الشمالية وإمكانية توسع الجبهة إلى حرب واسعة، وكذلك نتيجة ضعف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو السياسي وتعلق مصيره السياسي بالكامل بدعم حزب الصهيونية الدينية بقيادة سموتريتش وحزب القوة اليهودية بقيادة إيتمار بن غفير. ومن أبرز سياسات سموتريتش ضمن خطة الحسم في الضفة الغربية والتي تُرجمت بعدة قرارات للحكومة الإسرائيلية، إعلان الإدارة المدنية تحويل 12700 دونم في غور الأردن إلى أراضي دولة، أي مصادرتها عملياً، وذلك بتاريخ الثالث من يوليو/تموز 2024. ووفقاً لحركة السلام الآن الإسرائيلية فإنه «يُضاف هذا الإعلان إلى إعلان عن 2600 دونم أراضي دولة بتاريخ 29 فبراير/شباط الماضي، تقع بين مستوطنتي معاليه ادوميم وكيدار، وإلى إعلان 8000 دونم بتاريخ 24 يونيو/حزيران 2020 في منطقة الأغوار، وإعلان 170 دونماً في منطقة هيرديون في الرابع من يناير/كانون الثاني 2024. وتعد مجمل المساحة المخصصة للإعلان عنها أراضي دولة هي الأكبر التي تم الإعلان عنها دفعة واحدة منذ اتفاقات أوسلو. ويعتبر عام 2024 عاماً قياسياً في نطاق الإعلانات على أراضي دولة، إذ تم إعلان ما مجموعه 23700 دونم من أراضي الضفة الغربية أراضي دولة، منذ بداية عام 2024. تسعى الحكومة عبر الإعلان عن أراض فلسطينية أراضي دولة إلى خلق تواصل جغرافي بين المستوطنات في منطقة الأغوار وسفح الجبل ومنع توسع أي وجود فلسطيني هناك».

وتابع: «بالنسبة إلى كل المساعي والجهود التي تبذل من أجل الحلّ، نأمل أن تتخذ هذه الأفكار والمداولات طريقها نحو النجاح والتنفيذ، وإلزام الجانب الإسرائيلي بما يتم التوافق عليه». في موازاة ذلك، أفادت وسائل إعلام عبرية مساء أمس الخميس، بأن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وافق على إرسال وفد المفاوضات الذي يتعامل مع مقترح الصفقة بين إسرائيل وحركة حماس، لكنه يواصل التمسّك بتحقيق الحرب «بجميع أهدافها». وبحسب هيئة البث الإسرائيلي، اتخذ نتنياهو، قبل ساعات من اتصال هاتفي بينه وبين الرئيس الأميركي جو بايدن، قراره بإرسال الوفد وحتى بدون مناقشة ذلك في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت). ونقل موقع القناة 12 العبرية، عن مصدر سياسي لم يسمّه قوله، إن نتنياهو «أعطى الضوء الأخضر لإرسال وفد المفاوضات»، موضحاً أنه «بعد المناقشة الأولية التي أجراها، وافق نتنياهو على إرسال الوفد المفاوض بشأن المختطفين. وبحسب المصدر، إن «أهم ما في جواب حماس هو إسقاط المطلب الأولي بأنهاء الحرب وإمكانية تنفيذ المرحلة الإنسانية المتمثلة في إطلاق سراح النساء والجنود والمسنين والشيوخ والجرحى دون الالتزام بإنهاء الحرب».

وأكد نتنياهو مجدداً، أن الحرب لن تنتهي إلا بعد تحقيق جميع أهدافها، وليس قبل ذلك ولو بلحظة واحدة». وقال الرجل ذلك قبل ساعات من عقد نتنياهو لقاء أمنياً بعد اجتماع «الكابينت» لتحديد تفويض الوفد الإسرائيلي المفاوض، لبحث ردّ حركة حماس، وسط تصريحات إسرائيلية «إيجابية» بأن المقترح بصيغته التي قدمتها الحركة قد يكون فرصة لإنجاز الصفقة. ونقلت صحيفة يديعوت أحرونوت عن مصدر مطلع قوله إنه يمكن التوصل إلى صفقة تبادل خلال أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. وفي سياق متصل، نقلت شبكة سي أن أن الأميركية عن مصدر إسرائيلي مطلع على مفاوضات وقف الحرب في غزة، قوله إن حركة حماس والاحتلال الإسرائيلي على وشك التوصل إلى اتفاق إطاري لوقف إطلاق النار وتبادل الأسرى. وقال المصدر للقناة إن المسؤولين الإسرائيليين يعتقدون أن ردّ حماس الأخير سيمكن الطرفين من الدخول في مفاوضات تفصيلية للتوصل إلى اتفاق. وكان مصدر سياسي قال للقناة الإسرائيلية كبيراً حيال بيان صدر أمس الأول عن مكتب نتنياهو باسم مصدر أمني، ووصل إلى عدد من الصحافيين، انتقد بشدة ردّ حركة حماس لمقترح الصفقة، وكأنه لا وجود لأي جديد فيه. ونُسب البيان إلى مصدر أمني، على الرغم من أن المسؤولين في جميع الجهات الأمنية الضالعة في مفاوضات الصفقة المحتملة مع حركة حماس يقولون إنهم لا علاقة لهم بالبيان، وبالتأكيد لم يصادقوا عليه. وحصل كل ذلك قبل استلام إسرائيل ردّ حركة حماس بشأن المحتجزين، وقبل أن يعمم مكتب نتنياهو مساء أمس الأول بياناً باسم «الموساد» جاء فيه أن «الوسطاء في اتفاق المختطفين (المحتجزين الإسرائيليين في غزة) قدّموا لفريق التفاوض ردّ حماس على مقترح صفقة المختطفين. إسرائيل تدرس الردّ وسترد على الوسطاء». وبخلاف ما حاول البيان الصادر عن مكتب رئيس الحكومة نسبه لهم قبل ذلك بساعات، اعتبر مسؤولون كبار في المؤسسة الأمنية أن ردّ حماس بشكل مقترحاً جيداً، ويمكن أن يقود إلى مفاوضات بهدف إبرام صفقة. ونقلت «يديعوت أحرونوت» عن مسؤولين في المؤسسة الأمنية قولهم إن مكتب نتنياهو وجهات متطرفة في المجلس الوزاري للشؤون السياسية والأمنية (الكابينت) اتفقت معاً حتى قبل استلام ردّ حركة حماس على إحباط الصفقة وقطع الطريق على أي احتمال يفضي إلى صفقة تعيد المحتجزين الإسرائيليين في قطاع غزة في المستقبل القريب. وسبقت ذلك تقديرات إسرائيلية بأن ردّ «حماس» سيكون إيجابياً، وعلى أقل تقدير سيكون إيجابياً نسبياً، عقب لقاء قيادات في الحركة رئيس الوزراء القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في الدوحة، يوم الثلاثاء من الأسبوع الماضي، ضمن مساعي تذليل العقبات.

> زيادة ميزانية الاستيطان

> حظيت زيادة ميزانية وزارة الاستيطان باهتمام وزير المالية بتسلئيل سموتريتش، خصوصاً أن الوزارة تقودها الوزيرة المنتمية الى حزبه «الصهيونية الدينية» أوريت ستروك (الصورة). وخُصّصت 300 مليون شيكل نحو 81 مليون دولار) للاستيطان، في الموازنة الإسرائيلية، التي جرت الموافقة عليها في مارس/ آذار الماضي. كذلك ارتفعت وتيرة البناء وإقرار تشييد مستوطنات إضافية في الضفة الغربية المحتلة في حكومة بنيامين نتنياهو.

أقرت الحكومة تسويق 6016 وحدة سكنية جديدة في عشرات المستوطنات في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وفي 30 يونيو الماضي، قرر مجلس الوزراء المصغر، إنشاء خمس مستوطنات جديدة في عمق الضفة الغربية، عبر شرعنة بؤر استيطانية، وهي جفعات أساف، أدوريم، سدي أفرايم، أفيتار، حالتس. وفقاً لموقع حركة السلام الآن، فإن البؤر الاستيطانية الخمس واقعة في مناطق معزولة في عمق الضفة الغربية، بعيداً عن خط الاستيطان، وبالقرب من بلدات فلسطينية في نابلس ورام الله وبيت لحم والخليل. وجميع الأراضي مملوكة تقريباً للفلسطينيين، وفيها مشكلات ملكية صعبة تطلّبت إجراءات قانونية كبيرة لتحويلها إلى «أراضي دولة» وتأهيلها للمستوطنات. ومنذ تولي وزير المالية بتسلئيل سموتريتش منصبه وزيراً في وزارة الأمن، تم التصديق بالمجمل على إقامة 21700 وحدة استيطانية في الضفة الغربية، بالإضافة إلى المصادقة على تسويق 2600 وحدة. وسبق ذلك، بتاريخ 28 يونيو الماضي، قرار للحكومة الإسرائيلية سحب صلاحيات الإنفاذ من السلطة الفلسطينية في صحراء القدس (وهي في منطقة ب) والشروع بإجراءات هدم «البناء الفلسطيني المتنامي» هناك. ووفقاً للباحث وليد حباس (المشهد الإسرائيلي، مركز مدار، الأول من يوليو 2024)، يعتبر هذا قراراً آخر، لكنه الأهم، في سياق سحب الصلاحيات من السلطة الفلسطينية و«استعادة» تدريجية للسيادة الإسرائيلية على مناطق تم نقلها إلى الحكم الذاتي الفلسطيني في سياق اتفاقيات أوسلو. الخطوات الأخرى التي قامت بها الحكومة لغاية الآن لفرض واقع مختلف في المناطق المحتلة، كانت نقل السلطة القضائية من الجيش والإدارة المدنية إلى سموتريتش، وتعيين مسؤول من قبله في ملف البناء في الضفة الغربية. مراجعة قرارات وسياسات الحكومة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، خصوصاً منذ السابع من أكتوبر الماضي وبداية حرب إبادة غزة، أوضحت أن الحكومة، خصوصاً سموتريتش، تسعى إلى استغلال حالة الحرب وانشغال المجتمع الإسرائيلي والفلسطيني، بل والعالمي في الحرب على غزة، لتنفيذ سياسات انتقامية تجاه الشعب الفلسطيني وتنفيذ خطة الحسم في الضفة الغربية وتحقيق أهداف المحو والاستبدال للسكان الفلسطينيين ولهوية المكان، في محاولة لتطبيق خطة «الحسم» التي اقترحها سموتريتش عام 2017. سياسات مشابهة لخطوات قام بها المشروع الصهيوني قبل النكبة عام 1948.

شرق غرب

قتلى من قوات النظام على يد «تحرير الشام»

شنّ الجناح العسكري في «هيئة تحرير الشام» (النصرة سابقاً)، ليل الأربعاء ـ الخميس، «عملية نوعية» على مواقع قوات النظام السوري عند محور سراقب بريف إدلب الشرقي، شمال غرب سورية. وأضافت الهيئة في بيان نقلته مؤسسة أمجاد الإعلامية التابعة لها، أمس الخميس، أن العملية التي أسفرت عن قتل وجرح ما يزيد عن 10 عناصر من النظام، جاءت رداً على أي مشروع مصالحة مع النظام السوري.

(العربي الجديد)

تونس: فتح باب الترشح للرئاسة مؤجل

قال عضو الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس، بلقاسم العياشي، أمس الخميس، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن موعد قبول الترشحات للانتخابات الرئاسية في السادس من أكتوبر/تشرين الأول المقبل، سيكون مبدئياً آواخر شهر يوليو/تموز الحالي وبداية أغسطس/آب المقبل. وأضاف أن «القانون ينص على إجراء الحملة الانتخابية على مدى الـ21 يوماً السابقة لإجراء الانتخابات»، وبالتالي فإن «الحملة ستكون بين 13 سبتمبر/أيلول حتى الرابع من أكتوبر قبل يوم من بدء الصمت الانتخابي».

(العربي الجديد)

إيقاف المرشح لطفي المرايحي

ذكرت إذاعة موزاييك الخاصة في تونس، أمس الخميس، أنه تمّ اعتقال الأمين العام لحزب الاتحاد الشعبي الجمهوري، والمرشح الرئاسي لطفي المرايحي (الصورة)، تنفيذاً لبطاقة بحث أصدرتها النيابة العامة في حقه الاثنين الماضي، في قضية تتعلق بشبهات فساد مالي. وأعلن المرايحي، في إبريل/نيسان الماضي، نيته الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، منتقداً سياسات الرئيس قيس سعيّد وإدارته للحكم.

(العربي الجديد)

القوات الأميركية تدمر زورقين للحوثيين

أعلنت القيادة المركزية الأميركية (سينتكوم)، في بيان أمس الخميس، أنه «خلال الـ24 ساعة الماضية، نجحت قوات القيادة المركزية الأميركية في تدمير موقعي رادار للحوثيين في المناطق التي يسيطرون عليها في اليمن، وزورقين مسيّرين في البحر الأحمر». وأضافت أنه «تقرر أن مواقع الرادار والزوارق المسيّرة تمثل تهديداً وشيكاً للولايات المتحدة وقوات التحالف والسفن التجارية في المنطقة».

(قنا)

الاحتلال يهدم 11 منزلاً في الضفة الغربية

قال رئيس مجلس محلي قرية بيرين شرق مدينة يطا جنوب الخليل، فريد برقان، لوكالة الأناضول، أمس الخميس، إن قوة عسكرية ترافقها آليات تابعة للاحتلال الإسرائيلي اقتحمت القرية صباح أمس وهدمت تسعة منازل بذريعة البناء من دون ترخيص. من جهتها، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية أن جيش الاحتلال هدم، أمس، منزلي الشقيقين الشهيد محمد والجريح المعتقل كاظم زواهرة، في قرية بيت تعمر شرق مدينة بيت لحم.

(الأناضول)

الحدث

استعرت الاشتباكات بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، بعد هجوم واسع النطاق للحزب، بـ200 صاروخ و24 مسيّرة، استهدف فيها مواقع عسكرية إسرائيلية، رداً على اغتيال قائد وحدة «عزيز» في الحزب نعمة ناصر، أول من أمس الأربعاء

عائلة لبنانية تتفقد منزلها المدمّر في عيتا الشعب، 29 يونيو 2024 (محمد زعتري/أسوشيتد برس)

تصعيد الجبهة اللبنانية

حزب الله يتوعّد بتوسيع نطاق الهجمات

طلب معونة كندا

طلب وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال، عبد الله بو حبيب، من نظيرته الكندية ميلاني جولي، أمس، «استخدام كندا نفوذ بلدها للتوصل إلى وقف إطلاق النار في جنوب لبنان والحؤول دون توسّع الحرب». وكان بو حبيب قد بدأ جولة خارجية الأسبوع الماضي بهدف الحشد لوقف التصعيد.

بيروت ـ **ربا الجمّال**
حيفا ـ **نايف زيداني**
واشنطن ـ **مكتور شلهوب**

احتدمت المواجهات الميدانية بين حزب الله والاحتلال الإسرائيلي، أمس الخميس، وذلك بعد أقل من 24 ساعة على اغتيال إسرائيل قائد وحدة «عزيز» في الحزب، محمد نعمة ناصر. ووسط توعّد الحزب بتوسيع نطاق ضرباته ضد مواقع إسرائيلية، واستهداف مواقع جديدة، واصل المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين، مساعيه، في باريس هذه المرة، للتوصل إلى تهدئة على الجبهة اللبنانية. وشهد صباح أمس الخميس، تصعيداً مكثفاً للمواجهات العسكرية، مع إطلاق حزب الله أكثر من 200 صاروخ و24 مسيّرة، باتجاه مواقع إسرائيلية في الجولان السوري والجليل الفلسطيني المحتلين، وذلك رداً على اغتيال ناصر. وكان الهجوم الأكثر عمقاً للحزب أمس، هو استهدافه قاعدة إيلانيا للفرقة 146، قرب الناصرة، على بعد 35 كيلومتراً من حدود لبنان الجنوبية.

وهذا ثاني أبعد مدى لمقذوف أطلقه الحزب بعد انفجار مسيّرة في الجليل الأسفل على مداخل الناصرة أيضاً، في السابع من يونيو/حزيران الماضي، بعمق 40 كيلومتراً من الحدود اللبنانية. ولم يتمكن جيش الاحتلال من اعتراضها قبل انفجارها. وطاولت هجمات الحزب أمس الخميس، مقر قيادة الفرقة 91 المستحدث في ثكنة إيبلايت، ومقر قيادة اللواء المدرع السابع في ثكنة كاتسافايا، ومقر قيادة كتيبة المدرعات التابع للواء السابع في ثكنة غامبا، ومقر قيادة الفرقة 210 (فرقة الجولان) في قاعدة نفخ، ومقر فوج المدفعية التابع للفرقة 210 في ثكنة بردن، ومقر قيادة المنطقة الشمالية في قاعدة دادو، وقاعدة استخبارات المنطقة الشمالية ميشار، ومقر قيادة لواء حرمون 810 في ثكنة معاليه غولاني، ومقر لواء غولاني ووحدة إيغوز في ثكنة شراغا، ومواقع رويسات العلم والمرج والبيغادي وبياض بليدا، وتموضعا مستحدثا لجنود الاحتلال في مستوطنة كفربلوم. وذكرت القناة 12 الإسرائيلية أن أضراراً سُجلت في عكا ووقعت إصابات في الشمال، وذلك على وقع تتالي صافرات الإنذار، التي بلغت عكا ونهاريا وسماع أصوات صواريخ اعتراضية. وأفادت قناة «حدشوت بزمان» الإسرائيلية على منصة تليغرام بمقتل جندي في الجولان ونقل مصابين إلى المستشفى من دون تأكيد رسمي. كما ذكر موقع صحيفة معاريف أن ثلاثة أشخاص أصيبوا في الجولان.

وبدا أن ردّ الحزب ليس الأخير على اغتيال ناصر، إذ توعّد رئيس المجلس التنفيذي لحزب الله، هاشم صفي الدين، خلال تأبين ناصر في الضاحية الجنوبية لبيروت، أمس، باستهداف مواقع إسرائيلية جديدة. وقال: «الرد على الاغتيال بدأ سريعاً وسلسلة الردود لا زالت متتالية وستبقى وتستهدف مواقع جديدة لم يكن يظن العدو أنها ستصاب، والمؤكد أن الإصابات كثيرة بين قتلى وجرحى». وشدّد صفي الدين على أن «هذه الجبهة ستبقى مشتعلة وقوية وستصبح أقوى». وباغتيال ناصر، يكون الحزب قد خسر ثلاثة من قادته البارزين في المواجهات المستمرة منذ الثامن من أكتوبر/تشرين الأول الماضي مع الاحتلال، بعد اغتيال وسام طويل في الثامن من يناير/كانون الثاني الماضي، وطالب عبد الله، في 11 يونيو/حزيران الماضي. في غضون ذلك، واصل الاحتلال غاراته في لبنان، مستهدفاً حولا، حيث استشهد شخص، كما طاولت الغارات عيتا الشعب وراميا وعيترون وبني حيان ودير سريان والقنطرة وطيرحرفا. وأصيب عدد من الأشخاص جراء قصف مدفعي إسرائيلي طاول كفرشوبا. وقصف الاحتلال مدفعياً أيضاً وادي السلوقي والعديسة والخيام وراشيا الفخار وكفر حمام وكونين والناقورة. وليل الأربعاء ـ الخميس، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على عيتا الشعب وحرج حورتا التحتا في خراج السريرة. جزين. وقصفت مدفعية الاحتلال خراج السريرة والخيام ومركبا وعلما الشعب وموروحين وأطراف الجبين ووادي حاسول. كما ألقى الاحتلال قنابل مضيئة فوق القرى الحدودية، وحلق طيرانه الاستطلاعي فوق قرى القطاعين الغربي والأوسط. وهاجم حزب الله، ليل الأربعاء ـ الخميس، التجهيزات التجسسية في موقع المالكية والتجهيزات الفنية في موقع بركة ريشا ومواقع الراهب والسماقة والرمثا. كما استهدف الحزب تجمعاً لجنود الاحتلال في مثلث الطبحات ومقر قيادة فرقة الجولان 210 في ثكنة نفخ، ومقرّ الكتيبة التابعة لسلاح البر في ثكنة كيلع ومقر الدفاع الجوي والصاروخي في الثكنة نفسها، فضلاً عن مقر قيادة اللواء 769 في ثكنة كريات شمونة، وثكنة زرعيت. في سياق الجهود الدبلوماسية، كشف مسؤول في البيت الأبيض، أمس الخميس، أن المبعوث الأميركي عاموس هوكشتاين، التقى مسؤولين فرنسيين، مساء الأربعاء، لمناقشة الجهود الفرنسية والأميركية لاستعادة الهدوء في الشرق الأوسط. وأضاف المسؤول أن «فرنسا والولايات المتحدة تشتركان في هدف حل الصراع الحالي عبر الخط الأزرق (الذي رسمته الأمم المتحدة في عام 2000 بعد الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب اللبناني) بالوسائل الدبلوماسية، ما يسمح للمدنيين الإسرائيليين واللبنانيين بالعودة إلى ديارهم مع ضمانات طويلة الأمد بالسلامة والأمن». وجاءت محاولات هوكشتاين بعد انتقال التركيز في الولايات المتحدة بصورة متزايدة أخيراً من غزة إلى جبهة لبنان، على إيقاع التصعيد العسكري بين حزب الله وإسرائيل وإعلان الأخيرة عن انتهائها من وضع خطة لعملية عسكرية كبيرة ضد لبنان. وسارعت إدارة بايدن وبلغة ملتبسة تحتمل التأويل، إلى إبداء «تفهّمها» لتلويح إسرائيل بهذه العملية، بعد أن كانت في السابق تحذره إسرائيل من توسيع الحرب وتعارض فتح جبهات جديدة فيها، واستبدلت واشنطن التحذير بالتمني من نوع أنها تريد «أن ترى الهدوء»، وفق بيان الخارجية الأميركية الثلاثاء الماضي.

وكان وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، قال في ندوة نظمتها مؤسسة بروكينغز للدراسات، الاثنين الماضي، إن كافة الأطراف «لا يريدون الحرب»، رغم أن خطاب الإسرائيليين يوحي بأن «العملية العسكرية في لبنان صارت بحكم التحصيل الحاصل» عاجلاً أم آجلاً. لكن من المستبعد أن يحصل شيء من هذا النوع في الأيام القليلة المقبلة، إذ تعقد قمة حلف شمال الأطلسي «ناتو» بين 9 و11 يوليو/تموز الحالي في واشنطن، كما أن رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو سيلقي كلمة في الكونغرس في 24 يوليو الحالي، وهو ما قد يترك الباب مفتوحاً أمام أولوية الحل السياسي لمواجهة الجبهة اللبنانية.

> هاجم حزب الله قاعدة تبعد 35 كيلومترا عن الحدود اللبنانية
>
> سقط شهيد في حولا وجرحى في كفرشوبا بالغارات الإسرائيلية

قضية

وُضعت العلاقة بين المعارضة السورية وتركيا مرة جديدة تحت المجهر، بعد الأحداث العنصرية ضد اللاجئين السوريين في تركيا، حيث خرجت مطالب في الشمال السوري بتصحيحها بعيداً عن التبعية

المعارضة السورية وتركيا

مطالب شعبية بتصحيح العلاقة وإعادة صياغتها

شمال حلب ـ **عدنان الإمام**

كشفت الأحداث الأخيرة التي شهدها الشمال السوري وولايات تركية عدة، على خلفية الاعتداءات العنصرية التي تعرض لها لاجئون سوريون في تركيا، عن فرز قام به الشارع المعارض في سورية أو المتبنّي للحراك المناهض للنظام السوري، حول القوى السياسية والعسكرية المعارضة، لجهة تعاطي هذه القوى مع الأحداث وطبيعة العلاقة بين المعارضة السورية وتركيا. وربما يكون هذا الفرز عزّز الانطباعات السابقة بشأن القوى السياسية والعسكرية المنهمة بالتبعية لأنقرة مع «إذعان كامل» لكافة إملاءاتها، حتى وإن كانت على حساب السوريين من مناصري الثورة والحراك، وحتى اللاجئين في تركيا.

ويوم الاثنين الماضي، قتل 6 مدنيين وأصيب العشرات في الشمال الغربي من سورية، وتحديداً في شمال حلب، برصاص قوات الجيش التركي، بعدما تظاهر المئات من السوريين قرب نقاط ومواقع للقوات التركية المنتشرة في شمال حلب، الخاضع للنفوذ التركي و«الجيش الوطني السوري» المعارض الحليف لأنقرة، وذلك احتجاجاً على الاعتداءات العنصرية التي تعرض لها لاجئون سوريون في ولايات تركية عدة، أبرزها في ولاية قيصري ليل الأحد الماضي، بالتزامن مع إجراءات حكومية تركية تهدف إلى ترحيل عدد كبير من اللاجئين السوريين إلى الشمال السوري.

وخلال تلك الأحداث العنيفة والدامية، أظهر المحتجون والناشطون ومستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي من السوريين، نقمة على الأجسام السياسية الرسمية المعارضة، بالإضافة إلى بعض القوى الفصائلية المنضوية في إطار الجيش الوطني السوري المعارض، المعروفة بتبعيتها لأنقرة.

وفي حين بدا «الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية»، الذي يتخذ من مدينة إسطنبول مقراً له، ممسكاً العصا من المنتصف في تعاطيه مع الأحداث، وكذلك الحال بالنسبة لـ«هيئة التفاوض السورية» التي أصدر رئيسها بدر جاموس بياناً استهجن فيه الاعتداءات على اللاجئين مع المطالبة بضبط النفس من قبل الغاضبين في الشمال السوري، فإن موقف الحكومة السورية المؤقتة عبر رئيسها عبد الرحمن مصطفى كان مستهجناً من قبل الشارع، بعدما وجّه انتقاداته للمحتجين الذين هاجموا العلم التركي في الشمال، دون انتقادات واضحة للتصرفات العنصرية في تركيا ضد اللاجئين. على المستوى العسكري، واجه بعض قادة الفصائل المنضوية في إطار «الجيش الوطني السوري» المعارض، بالرفض لوزير الدفاع، عبد الرحمن مصطفى، الذي قام بزيارة إلى الشمال السوري، مطالبة بموقف حازم حيال مسألة اللاجئين في تركيا، والتخلي عن التبعية المطلقة لأنقرة. ويتضح تأييد هذا الموقف من بعض القوى العسكرية داخل «الجيش الوطني السوري» المعارض، التي لا تزال ترفض الارتهان للقرار التركي في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة، مطالبة بموقف حازم حيال مسألة اللاجئين في تركيا، والتخلي عن التبعية المطلقة لأنقرة. ويتضح تأييد هذا الموقف من بعض القوى العسكرية داخل «الجيش الوطني السوري» المعارض، التي لا تزال ترفض الارتهان للقرار التركي

> موقف الحكومة المؤقتة كان مستهجنا من قبل الشارع
>
> زياد المحمد: الاحتقان الحاصل وليد فساد متراكم

سوريون يهاجمون نقطة مراقبة تركية شمالي حلب، الاثنين (عارف وتد/فرانس برس)

وتحكم أنقرة في هذه «المؤسسة العسكرية». في هذا الإطار، برزت الالفتة التي رفعها المحتجون في مدينة عفرين شمالي حلب، أثناء تشييع القتلى الذين سقطوا برصاص القوات التركية خلال الاحتجاجات، وحملت عنوان «مطالبنا». وحملت المطالب: رفض التطبيع مع النظام السوري بأي شكل، تشكيل لجنة عليا لمتابعة وضع اللاجئين داخل الأراضي التركية، منع افتتاح أي معبر (بين مناطق النظام والمعارضة) ما لم تبدأ عملية الانتقال السياسي، وأن العمل مع الأتراك وتحديد إطار العلاقة بين المعارضة السورية وتركيا يكون وفق المصالح المشتركة ومنع تدخلهم بعمل المؤسسات الثورية مع إعادة هيكلتها بما يخدم أهداف ومبادئ الثورة، فضلاً عن تشكيل حكومة طوارئ فورية لمدة 6 أشهر، وكفّ يد القوى العسكرية عن العمل المدني، وتشكيل هيئة سياسية منتخبة من الداخل، وتشكيل هيئة أو جالية لمتابعة أمور اللاجئين في دول اللجوء والمهجر، واستقلالية القضاء العسكري والمدني، وإعادة هيكلة الحكومة المؤقتة والائتلاف بالانتخاب. وتزامنت هذه المطالب مع تصريحات تركية حول إمكانية تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق، ما اعتبره أنصار الثورة والحراك في سورية خذلاناً لهم. وتقصتْ «العربي الجديد»، حول الجهة التي صاغت هذه المطالب ورفعتها، ووصلت إلى عامر زيدان، الناشط المدني الذي رفع اللافتة في مدينة عفرين، والذي كشف لـ«العربي الجديد» أنه «تمّ تشكيل لجنة تقوم بزيارة الأعيان وأولياء الدم من جميع المحافظات السورية، وذلك بهدف تشكيل لجنة شاملة لتحقيق مطالب الشعب السوري، ووضع حد للانتهاكات، ومحاسبة الأشخاص المتسببين بقتل السوريين»، ولا سيما ضمن الأحداث الأخيرة.

وكانت العديد من البيانات خرجت عن القوى والمدنية والسياسية المعارضة في الداخل السوري، والتي وقفت إلى جانب الشارع واستهجنت ما يتعرض له اللاجئون السوريون في تركيا. ومن أبرز تلك القوى: تجمع النقابات والاتحادات الحرة في سورية، رابطة الأحزاب السياسية في سورية، اتحاد الإعلاميين السوريين، تنسيقيات الثورة السورية، اتحاد إعلاميين حلب وريفها، نقابة المحامين الأحرار، الهيئة السياسية في محافظة إدلب، اتحاد ثوار حلب، وغيرها من التجمعات السياسية والنقابية والاتحادات. وفي هذا السياق، أشار المحامي زياد المحمد، وهو أحد نشطاء الثورة السورية في عفرين، إلى أن «الاحتقان الحاصل حالياً، ليس وليد لحظة، وهو وليد فساد متراكم سواء داخل الائتلاف أو الحكومة المؤقتة»، من جهته، ندّد عضو «مجلس ثوار حلب»، عمير شعبان، بالتصريحات التركية بشأن التطبيع مع النظام، معتبراً هذا الإجراء بمثابة «انتحار للشعب السوري». وأوضح في حديث لـ«العربي الجديد»: «نحن تحالفنا مع الأتراك على أساس أنهم ضامنون لنا، لكنهم تسببوا في خسارة الكثير من المناطق التي كانت في يد المعارضة، ثم إنهم يأتون اليوم ليقولوا بالمصالحة مع النظام، وهذا ما لن نقبل به بالمطلق». أما محمد الشامي، المهجر من ريف دمشق وعضو «تنسيقيات الغوطة»، فحمّل في حديث لـ«العربي الجديد»، الحكومة السورية المؤقتة ورئيسها عبد الرحمن مصطفى (تركماني الأصل) مسؤولية ارتهان المعارضة، ولا سيما الحكومة و«الجيش الوطني» لأنقرة.

شرق غرب

يوم انتخابي تاريخي في بريطانيا

أجرت بريطانيا، أمس الخميس، انتخاباتها التشريعية المبكرة، التي وصفت بالتاريخية نظراً للتوقعات بفوز كبير لحزب العمال ووضع حد لنحو 14 عاماً من حكم حزب المحافظين. وعلى الرغم من إجماع معظم استطلاعات الرأي عشية الانتخابات، على فوز «العمال»، إلا أن زعيمه كير ستارمر، حثّ الناخبين على «عدم البقاء في منازلهم». وأدلى ستارمر بصوته في شمال العاصمة لندن، فيما أدلى زعيم المحافظين، رئيس الوزراء ريشي سوناك، بصوته في دائرة رتيمشوند ونورث البرتون في يوركشاير.
(العربي الجديد، فرانس برس)

تراجع القوات الأوكرانية في بلدة استراتيجية

أكد الجيش الأوكراني، أمس الخميس، انسحابه من حي كانال في مدينة تشاسيف يار الإستراتيجية في شرق البلاد، بعدما أعلنت موسكو السيطرة عليه، أول من أمس الأربعاء. وقال المتحدث باسم تجمع قوات خورتيتسيا المنتشر في المنطقة، نازار فولوشين في تصريح تلفزيوني «قررت القيادة التراجع إلى مواقع أكثر أماناً وجهوزية».
(فرانس برس)

الفيليبين تهدد الصين

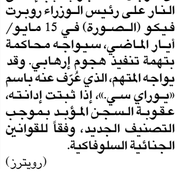

شدّد رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الفيليبيني الجنرال روميو براونر جونيور (الصورة)، أمس الخميس، على أن قواته ستدافع عن نفسها «بنفس مستوى القوة»، إذا تعرضت لهجوم مرة أخرى من خفر السواحل الصيني في بحر الصين الجنوبي المتنازع عليه، بعد هجوم 17 يونيو/حزيران الماضي. من جهته، أفاد المتحدث باسم الجيش الفيليبيني لوي ديما-ألا، أمس، بأنه سيتمّ قريباً سحب نظام الصواريخ الأميركي متوسط المدى من البلاد، بعدما نشر خلال التدريبات العسكرية المشتركة بين واشنطن ومانيلا في إبريل/نيسان ومايو/أيار الماضيين.
(فرانس برس، أسوشييتد برس)

البرازيل تأسف لغياب الأرجنتين عن قمة إقليمية

أبدت جيزيلا بادوفان، المسؤولة في وزارة الخارجية البرازيلية عن العلاقات مع أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مساء أول من أمس الأربعاء، «أسفها» لقرار الرئيس الأرجنتيني خافيير ميلي، عدم حضور قمة ميركوسور التي تستضيفها أسونسيون، عاصمة باراغواي، الاثنين المقبل، ويشارك فيها الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا الذي ساءت علاقته أخيراً بنظيره الأرجنتيني.
(فرانس برس)

محاولة اغتيال رئيس وزراء سلوفاكيا «هجوم إرهابي»

أعلن المدعي العام السلوفاكي ماروش جيلينكا، أمس الخميس، أن الرجل المحتجز بسبب إطلاق النار على رئيس الوزراء روبرت فيكو (الصورة) في 15 مايو/أيار الماضي، سيواجه محاكمة بتهمة تنفيذ هجوم إرهابي. وقد يواجه المتهم، الذي عُرّف عنه باسم «يوراي سي»، إذا ثبتت إدانته، عقوبة السجن المؤبد بموجب التصنيف الجديد، وفقاً للقوانين الجنائية السلوفاكية.
(رويترز)

رصد

اغتيال الكوادر الحكومية في غزّة... لنشر الفوضى

يشير تكثيف إسرائيل عمليات اغتيال الكوادر الحكومية في غزة واستهدافهم في كل القطاعات، إلى أنها تريد فرض حالة من الفوضى

يوسف أبو وطفة

منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عمل الاحتلال على تكثيف اغتيال الكوادر الحكومية في غزة، لكن وتيرة استهداف طواقم الحكومة التابعة لحركة حماس، ازدادت في الأشهر الأخيرة مقارنة مع بداية العدوان، بما ينبئ بالمشهد المقبل في القطاع ومحاولة هندسته إسرائيلياً.

وحدّد رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إسقاط حكم حركة حماس أحد أهداف الحرب على قطاع غزة إلى جانب استعادة الأسرى الإسرائيليين والقضاء على المقاومة الفلسطينية، فيما معارك الآخرة مستمرة للشهر التاسع على التوالي، وإن كان بالنار وتفاصيل مختلفة عن المعتاد. وخلال الشهور التسعة الماضية، أعلن الاحتلال اغتيال عدد من الكوادر الحكومية في القطاع، لا سيما تلك العاملة في الأجهزة الأمنية والشرطية، فضلاً عن عمليات اعتقال طاولت آخرين من بينهم كوادر طبية، سواء خلال التوغلات البرية أو أثناء مرورهم على الحاجز الإجباري وسط القطاع (جنوب مدينة غزة).

ورغم أن اغتيال الكوادر الحكومية في غزة شمل مسؤولين حكوميين على اختلاف قطاعات عملهم، إلا أنها تركزت في صفوف قادة الأجهزة الشرطية ومسؤولين يرتب متوسطة وعليا، وسط إعلان الاحتلال بشكل واضح عن هذه الاغتيالات. وعكس اغتيال الكوادر الحكومية في غزة والإعلانات الإسرائيلية الواضحة بشأنها، الرغبة في نشر حالة الفوضى وإخفاء أي جسم فلسطيني رسمي يتولى مسؤولية إدارة غزة في المرحلة الراهنة، أو حتى بعد انتهاء الحرب في ظل حديث إسرائيلي عن خطة لليوم التالي للحرب. غير أن الفصائل الفلسطينية وتحديداً حركة حماس وبالتعاون مع العشائر الفلسطينية، عملت في كثير من المناطق على تشكيل لجان شعبية. ورغم أن عمل تلك اللجان كان محدوداً، إلا أن الحركة سعت للتعامل مع حالة الفراغ القائمة.

وغابت حتى الآن إحصائيات رسمية دقيقة حول اغتيال الكوادر الحكومية في غزة وحجم تلك الاغتيالات، إلى جانب الاعتقالات في صفوفها، إلا أنها بالمئات على اعتبار أن العملية العسكرية الإسرائيلية كانت واسعة النطاق في مختلف مناطق القطاع. وكثيراً ما استهدف الاحتلال مركبات ومنازل العناصر الشرطية المسؤولة عن تأمين الشاحنات المحملة بالمساعدات الإنسانية، القادمة عبر معبري رفح وكرم أبو سالم. وسبق أن أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الشهر الماضي، أن الاحتلال عرقل عمل الطواقم الشرطية المدنية ورفض تعاونها مع المنظمة الأممية لتأمين إيصال المساعدات الغذائية للقطاع. وإلى جانب العناصر الشرطية فإن الاحتلال الإسرائيلي سبق أن نفذ عمليات اغتيال طاولت رؤساء المجالس المحلية والبلدية، كان من ضمنهم رئيس المجلس البلدي للتنصيرات إياد مغاري، والمغازي حاتم الغمري، بالإضافة لمسؤولين سابقين في الحكومة.

> إسماعيل الثوابتة: اغتيل نحو 500 شخص من الكوادر الصحية

سيارة إسعاف استهدفها الاحتلال في دير البلح، يناير الماضي (أشرف عمرة/الأناضول)

وقال مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي في غزة إسماعيل الثوابتة، إن الاحتلال «اغتال المئات من الكوادر الحكومية في مختلف القطاعات منذ بداية حرب الإبادة الجماعية على القطاع والمتواصلة للشهر التاسع». وأضاف، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «جميع القطاعات الحكومية كانت مستهدفة من قبل الاحتلال، سواء الأمني أو الصحي أو الاقتصادي وحتى الإعلامي، غير أن القطاعين الأمني والصحي هما الأكثر خسارة منذ بداية الحرب». ووفق الثوابتة فقد اغتال الاحتلال أكثر من 500 شخص على صعيد الكوادر الصحية وحدها، عدا عن اعتقال 310 منهم، فضلاً عن بقية العاملين في القطاعات الحكومية ممن تم استهدافهم أو اعتقالهم. وأشار إلى أن الاحتلال سعى من وراء اغتيال الكوادر الحكومية في غزة أو الاعتقالات «إلى إحداث نوع من أنواع الفراغ الحكومي والإداري وتثبيت حالة الفوضى». واعتبر أن الاحتلال «سيفشل في تحقيق أهدافه في ظل استمرار نحو 25 ألف موظف محسوبين على الحكومة على رأس أعمالهم من بيت حانون حتى رفح، سواء في القطاع الصحي أو الزراعي أو الأمني أو التجاري».

وشدّد على الانعكاسات السلبية لعمليات اغتيال الكوادر الحكومية في غزة ومناطق القطاع، لا سيما الاغتيالات في صفوف رؤساء البلديات، موضحاً أنه «عند اغتيال رئيس البلدية فالعمل يتأثر سواء على الصعيد الميداني أو الممتلكات والمقدرات البلدية». ووفق تقديرات المؤسسات الحكومية في القطاع فإن الاحتلال دمر وأخرج عن الخدمة الصحية 130 سيارة إسعاف، عدا عن التدمير الذي طاول ممتلكات حكومية أخرى مثل سيارات الدفاع المدني أو سيارات الأجهزة الشرطية.

تقرير

ظاهرة رفض تولي وزارات سبقت ولادة الحكومة المصرية

سبقت ولادة الحكومة المصرية اعتذارات عن عدم تولي حقائب فيها، ما يعزوها مراقبون إلى عدم رغبة بتحمّل مسؤولية أزمات متراكمة

القاهرة ـ **عبد الكريم سليم**

خرج التشكيل الوزاري في مصر، برئاسة مصطفى مدبولي، أمس الأول الثلاثاء، بعد مخاض عسير أثار تكهنات عديدة، أحدها ما أورده الإعلامي المقرب من السلطة أحمد موسى، بقوله إن ثمة اعتذارات عدة لشخصيات مرشحة أرجأت الإعلان عن ولادة الحكومة المصرية لقرابة الشهر. في المقابل برزت تحليلات أقرب للأمنيات لدى معارضين تربط بين التأخير وخلافات في هيكل النظام، فيما ساد عدم اكتراث لدى غالبية المصريين بالتأخر، ما اعتبره مراقبون تعبيراً عن اعتقاد واسع بأن الحكومة باكملها مجرد سكرتارية هدفها تنفيذ سياسات بإملاءات من مؤسسة الرئاسة. وشكل الإعلان المتأخر عن تشكيل الحكومة المصرية مفاجأة لشرائح واسعة من المهتمين، من حيث الأسماء التي بدا أنها تغيّرت آخر لحظة، ومنها وزير الدفاع عبد المجيد صقر الذي كان مرشحاً لوزارة التنمية المحلية وفق تسريبات مقربين من السلطة أبدوا أسفهم لاستبعاده من الوزارة، وفوجئ الجميع باختيار صقر وزيراً للدفاع، بديلاً عن الفريق أسامة عسكر، والذي تردد اسمه وزيراً للدفاع قبل إقالته من رئاسة الأركان وتعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية للشؤون العسكرية.

وفي حين غابت من تشكيل الحكومة المصرية أسماء قد تسهم في الخروج من الأزمات في البلاد، برزت خلفيات الوزراء الجدد، خصوصاً في الحقائب المهمة، وسط اتهامات لوزير الخارجية بدر عبد العاطي بالسرقة قبل سنوات وتقديم بلاغات ضد معارضين. كما اتهم وزير التعليم محمد عبد اللطيف بأن شهادة الدكتوراه المثبتة في السيرة الذاتية له بموقع مجلس الوزراء مزورة. ومن تلك التي تُشترى بمقابل مادي من جامعات غير معترف بها. وبدا أن تصريح أحمد موسى هو الأقرب للصحة في تفسير التأخر في إعلان التشكيل، وهو رفض العديد من الكفاءات تولي حقائب وزارية، ما أدى إلى اللجوء لأسماء غير معروفة أو ذات تاريخ غير مشرّف.

وفي السياق رأى المحلل السياسي المصري والباحث في الاجتماع السياسي، عمار علي حسن، أن «التأخير في الإعلان عن التشكيل الوزاري ثم خروجه بالشكل الحالي، لا يعود فقط لاعتذار عدد كبير من الوزراء عن عدم الاستمرار في مناصبهم، في ظل الأعباء الجسيمة التي تواجه الدولة». وشدّد في حديث لـ«العربي الجديد»، على أن التأخر «إنما يعود كذلك إلى الرغبة في ترتيب وهيكلة مناصب وزارية بعينها واستحداث أخرى، إلى جانب شمول التعديل مناصب المحافظين ورؤساء مجالس إدارات هيئات كبرى في ظل اتساع رقعة التعديل الوزاري». واعتبر حسن، أن «هذه الاعتذارات سببها أن الوزير أصبح بلا صلاحيات وصار مجرد سكرتير للرئيس، رغم أن الدستور يجعله شريكاً في صنع السياسة، وهذا غير حاصل في الواقع».

بدوره قال مساعد وزير الخارجية المصري الأسبق، السفير السابق عبد الله الأشعل، إن «الاعتذارات اللافتة ظاهرة صحية ودليل على حيوية المجتمع المصري الذي كان وفق كثيرين قد وصل لمرحلة الاحتضار والموت السريري». وأشار، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن عدداً من الوزراء الحاليين في الحكومة المصرية «اشتكوا كثيراً من تجاهل آرائهم في العديد من الملفات المهمة، حيث اتُخذت قرارات مصيرية دون العودة إليهم». وأوضح أن هؤلاء «لم يجدوا أمامهم إلا الاعتذار، إذ من غير الممكن محاسبتهم على أخطاء كارثية وسط عدم امتلاكهم لأي سلطة».

وبشأن انعكاس ولادة الحكومة في الشارع، لفت إلى أن «صورة التعديل الوزاري وعدم وجود أي توجه لإحداث أي تغيير حقيقي في السياسات الحالية والمسؤولية عن الأزمة السياسية والاقتصادية في مصر، فضلاً عن وجود حالة من اليأس من لدى الرأي العام بشأن تحسين أوضاعه، تقف وراء حالة اللامبالاة الشعبية تجاه التعديل». وأوضح أن «التجديد لمدبولي قد عمق حالة اليأس من وجود أي تغيير»، من جانبه قال السياسي والناشر المصري هشام قاسم إن العديد من الوزراء أو الذين جرى ترشيحهم للمناصب الوزارية «أدركوا قتامة الوضع السياسي والاقتصادي»، مضيفاً في حديث لـ«العربي الجديد»، أنه «بالتالي أرادوا الابتعاد «عن تحمل فاتورة سياسات فاشلة، لا يبدو أنها ستشهد أي تغييرات لافتة في المرحلة القادمة». وأشار إلى «صورية وشكلية» صلاحيات الوزراء «مثالاً على ذلك وزير المالية المستبعد الدكتور محمد معيط، حين تحدّث عن أنه لا يشرف إلا على نصف موازنة البلاد، بينما لا يعلم شيئاً عن النصف الآخر، ما عكس عدم الرغبة في الاستمرار في حكومة مدبولي وتفادي المسؤولية عن الإخفاقات الاقتصادية».

> عمار علي حسن: الاعتذارات بسبب غياب صلاحيات الوزير

الحدث

تجري إيران الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية اليوم، وسط تنافس حامٍ بين الإصلاحي مسعود بزشكيان والمحافظ سعيد جليلي، في حين يتوقع أن ترتفع نسبة المشاركة مقارنة بالجولة الأولى

إيران تنتخب رئيسها التاسع

منافسة محتدمة بين بزشكيان وجليلي في الجولة الثانية

طهران ـ **صابر غل عنبري**

بعد مرور أسبوع على الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الإيرانية المبكرة غير محسومة النتائج، تشهد إيران اليوم الجمعة جولة الإعادة لاختيار رئيسها التاسع من بين المرشحين، الإصلاحي مسعود بزشكيان والمحافظ سعيد جليلي، وسط احتدام المنافسة بينهما، وهو بالأساس سباق بين المعسكرين الإصلاحي الساعي إلى العودة إلى السلطة والمحافظ الراغب بالتمسك بها وقطع الطريق على غريمه السياسي. وعليه، فإنه لفوز كل منهما دلالات وانعكاسات داخلياً وخارجياً بالنظر إلى اختلاف مدرستيهما السياسية ونظرتهما المختلفة تجاه مختلف القضايا على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخصوصاً العلاقات مع الخارج. تأتي الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية بعدما أخفق المرشحون الأربعة (بزشكيان وجليلي إلى جانب رئيس البرلمان محمد باقر قاليباف ورجل الدين مصطفى بور محمدي) في الجولة الأولى بالحصول على النصف زائداً واحداً من أصوات الناخبين المشاركين في الانتخابات، لتعاد الانتخابات بمشاركة المرشحين الحاصلين على أعلى نسبة أصوات توالياً. وقد حصل بزشكيان على نحو 10 ملايين و415 ألف صوت، يليه في الموقع الثاني جليلي بـ9 ملايين و473 ألف صوت.

وبعد أربعة أيام من حملات إعلامية مكثفة بين المرشحين الاثنين، دخلت البلاد فترة الصمت الانتخابي منذ الساعة الثامنة صباح أمس الخميس، أي قبل 24 ساعة من بدء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية اليوم، والتي يحق لـ61 مليوناً ونحو 500 ألف ناخب التصويت فيها، وتشكل النساء قرابة نصف الناخبين. ويستقبل 58 ألفاً و640 مركز اقتراع في أنحاء إيران الناخبين، فضلاً عن 344 مركز اقتراع خارج البلاد.

الحملات الانتخابية

ونظم التلفزيون الإيراني خلال الأيام الأربعة للدعاية الانتخابية، مناظرتين رئاسيتين بين المرشحين الاثنين، كانتا أكثر سخونة من سابقتهما في الجولة الأولى، خصوصاً المناظرة الثانية منها، والتي كانت مشحونة، إذ تناول فيها المرشحان مختلف الملفات الداخلية والخارجية وفي مقدمتها الاقتصاد، والحجاب وحظر شبكات التواصل الاجتماعي ورفع العقوبات والاتفاق النووي والتفاوض مع أميركا بلغة أكثر حدة من منطلقات متباينة. وبينما شدّد جليلي على استمرار سياسات حكومة الرئيس الراحل إبراهيم رئيسي، موجهاً سهام انتقاداته إلى حكومة الرئيس الأسبق حسن روحاني (2017-2021)، تبنى بزشكيان خطاباً أكثر انفتاحاً متوجهاً للشرائح المقاطعة والمترددة بدغدغة مشاعرها وطرح مواضيع تهمها. كما تباينت وجهات نظرهما في السياسة الخارجية بين إصرار بزشكيان على التفاوض والاتفاق مع أميركا لرفع العقوبات، مقابل تجنب جليلي الإشارة إلى الاتفاق وتشديده على ضرورة إفشال هذه العقوبات لسحب الورقة من الجيب الأميركي. وفي خطوة غير مألوفة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الإيرانية، وعد بزشكيان، الأربعاء الماضي، ناخبيه في مقطع مصور بأنه في حال أصبح رئيساً وأخفق في تنفيذ وعوده بسبب العقبات سيتنحى.

أمل بزيادة المشاركة

تتمثل المفاجأة في الجولة السابقة بهبوط قياسي آخر لنسبة المشاركة في الانتخابات بعدما بلغت نحو 40% عكس التوقعات السائدة بارتفاعها نتيجة قرار الإصلاحيين خوض السباق الرئاسي بمرشح خاص بهم، والذي لم يسهم في زيادة نسبة المشاركة في ظل إخفاق التيار الإصلاحي في إقناع المقاطعين والمترددين من الناخبين بالمشاركة في الانتخابات.

في غضون ذلك، وصف المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي، الأربعاء الماضي، الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية المبكرة، بأنها «مهمة للغاية»، داعياً «محبي الإسلام والجمهورية الإسلامية وازدهار البلاد»، إلى إظهار ذلك بمشاركتهم فيها. وقال خامنئي إن التوقعات والتكهنات بشأن المشاركة الواسعة في الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية الجمعة الماضي لم تتحقق، معتبراً أن التصور بأن من لم يصوت كان ضد النظام الإيراني «خاطئ بالكامل». وأشار إلى أن ثمة موانع حالت دون مشاركة الذين لم يدلوا بأصواتهم، منها انشغالاتهم. وبينما أعرب خامنئي عن أمله في زيادة نسبة المشاركة خلال الجولة الثانية للانتخابات، أكد أن «لا مبرر للشك والتردد في المشاركة» فيها، متسائلاً: «لماذا يتردد الناس في القيام بشيء لا يتطلب مالاً ولا جهداً ولا وقتاً وضغطاً، بينما له فوائد كثيرة؟».

غياب استطلاعات الرأي

أما اللافت في الجولة الثانية للانتخابات الإيرانية اليوم، فهو غياب استطلاعات الرأي بشأن نسبة المشاركة وخطوط المرشحين الاثنين في الفوز بالرئاسة الإيرانية، إذ لم تنشر مؤسسات قياس الأفكار الإيرانية، مثل «إيسبا» و«ملت» التابع لمركز بحوث البرلمان، فضلاً عن الإذاعة والتلفزيون، نتائج استطلاعاتها هذه المرة حتى الساعات الأخيرة، على عكس سلوكها المتبع في الجولة الأولى حين كانت تنشرها أولاً بأول.

يأتي هذا الغياب فيما كانت نتائج الجولة الأولى من حيث المشاركة فيها ونسب أصوات المرشحين، قد عكست أخطاء معظم استطلاعات الرأي التي أجرتها تلك المؤسسات، إذ كانت تتوقع نسبة مشاركة نحو 51 في المائة مع تقديم أرقام متضاربة بشأن نسب أصوات المرشحين الستة قبل انسحاب المرشحين عليرضا زاكاني وامير حسين قاضي زادة هاشمي قبل يوم من إجراء الجولة الأولى. وبحسب نتائج استطلاع «إيسبا» الطلابي لقياس الأفكار وهو أهم مؤسسة مسحية إيرانية، نشرها أمس الخميس، والذي أجرى الاستطلاع الأربعاء الماضي، فإن نسبة المشاركة في هذه الجولة على الأغلب سترتفع إلى نحو 45%. كما تظهر نتائج استطلاع حصول بزشكيان على 49,5% من الأصوات مقابل حصول جليلي على 43,9% من أصوات المستطلعة آراؤهم.

وتظهر نتائج استطلاع مركز البحوث الاجتماعية شناخت، يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، ونشرت أمس الخميس، أن بزشكيان سيحصل على 51% من الأصوات فيما سيحصل جليلي على 49% منها. كما تظهر أن 45% من المستطلعة آراؤهم أكدوا أنهم سيشاركون في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية الإيرانية. كما يخلص مركز ديتاك البحثي الإيراني، بعد دراسة بيانات ومعلومات من 300 ألف مصدر في مختلف المنصات الاجتماعية في إيران، إلى أن الفارق بين المرشحين هو 4,5%، متوقعاً حصول بزشكيان على 51% من الأصوات وحصول جليلي على نسبة 46,6%. ووفق مركز برسش لقياس الأفكار الإيراني، فإن نتائج استطلاع للرأي أجراه الأربعاء الماضي، تظهر احتمال فوز بزشكيان بالحصول على 53% مقابل 41% لصالح جليلي، متوقعاً بلوغ نسبة المشاركة في الانتخابات نسبة الـ48%.

بين المقاطعة والمشاركة

لم تشارك الشابة الإيرانية كيميا محمدي، والتي التقتها «العربي الجديد» بالقرب من ساحة آزادي غربي طهران، في الجولة الأولى للانتخابات، لكنها غيرت رأيها وقررت المشاركة في الجولة الثانية لمصلحة المرشح بزشكيان، عازية تغيّر رأيها إلى مشاهدتها المناظرة التلفزيونية الأولى، مساء الاثنين الماضي، بينهما. وتقول إن «بزشكيان كان أكثر صراحة في رفض الواقع، وأكد أن عنقه رهين تنفيذ وعوده»، مشيرة إلى أن «كلامه هذا دفعها إلى التفكير في المشاركة».

لكن صديقتها كتايون، ما تزال مصرة على مقاطعة الانتخابات، ويراودها تشاؤم كبير حول العملية الانتخابية برمتها، قائلة لـ«العربي الجديد»، إن «كل ذلك فيلم للضحك على ذقوننا وما يهمهم هو أصواتنا فقط لرفع نسبة المشاركة». في حين قاطعت كيميا كلام كتايون مرتين لإقناعها بتغيير رأيها من دون أن تنجح.

أما الإيراني حسين سامالي، فيقول من ساحة ونك شمالي طهران، لـ«العربي الجديد»، إنه صوّت في الجولة الأولى للمرشح المحافظ محمد باقر قاليباف، لكنه يريد هذه المرة التصويت لبزشكيان. بالمقابل يقول الإيراني عليرضا قرباني، لـ«العربي الجديد»، إنه سيمنح صوته لجليلي بعدما صوّت لقاليباف في الجولة الأولى.

ومن شمال طهران إلى جنوبها حيث تقول الإيرانية نرجس السادات، لـ«العربي الجديد»، إن خيارها المفضل هو سعيد جليلي «كونه الأفضل لمواصلة نهج الشهيد (الرئيس السابق الذي قتل في مايو/أيار الماضي بحادث تحطم مروحية إبراهيم) رئيسي». وتضيف أن «فوز بزشكيان سيمنح المزيد من الجرأة لرافضات الحجاب بخلعه، خصوصاً أنه وعد بالعمل ضد قوانين الحجاب». كذلك يرى الشاب الإيراني المتحمس مير فضلي أن «كل من لا يشارك ولا يصوت لبزشكيان سيندم في المقبل من الأيام»، مضيفاً، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «عدم المشاركة في الانتخابات يعني التصويت لجليلي وإيصاله إلى الرئاسة».

تفاؤل بزيادة المشاركة

يرجّح الخبير الإيراني الإصلاحي صلاح الدين خديو، في حديث مع «العربي الجديد»، زيادة نسبة المشاركة في الجولة الثانية، متوقعاً تصويت عدد من المترددين غير المشاركين في الجولة الأولى للمرشح بزشكيان، خصوصاً بعد المناظرة الأخيرة بينهما مساء الثلاثاء الماضي. ويقول إنه «رغم ضعف المرشحين الاثنين في تقديم برامجهما، لكن يتوقع أن تزداد نسبة المشاركة». ويوضح أنه «على سبيل المثال، هناك ناشطون سياسيون وإعلاميون لم يصوتوا في الجولة الأولى، لكنهم قرروا التصويت في هذه الجولة». غير أن خديو يشدّد على أن «هؤلاء لديهم جمهورهم المحدد الخاص بهم»، مضيفاً أن «التوقعات الخاطئة عن ارتفاع نسبة المشاركة في الجولة الأولى كان مردها تعميم النشاط بين القوى السياسية على المجتمع وقياس نبضه على هذا الأساس وهو ما ظهر أنه خطأ».

من جهته يتوقع الناشط السياسي المحافظ حسين كنعاني مقدم، زيادة نسبة المشاركة في الجولة الثانية، ومشاركة بعض أصحاب الأصوات الرمادية فيها، مضيفاً في حديثه مع «العربي الجديد»، أن جليلي كسب أصوات معظم أبناء «جبهة الثورة» (محافظة) التي تدعمه جسماً موحداً. ويشير إلى أن «التنافس هو بين الأصوات الرمادية وأصوات كل من الإصلاحيين والمحافظين، فإذا توجهت هذه الأصوات الرمادية نحو بزشكيان فسيفظر بالرئاسة، وإذا كسبها جليلي فسيربح الجولة». ويعتبر كنعاني مقدم أن المنافسة «محمومة، وجبهة الثورة وظفت كل قدراتها وطاقاتها للفوز».

خلال فعالية انتخابية لبزشكيان، طهران، اول من امس (فاطمة بهرامي/الأناضول)

دعوة إلى التريث

يقول الخبير الإيراني عليرضا مجيدي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «حملة سعيد جليلي كانت الأقوى»، مشيراً إلى أنه «يدور في حلقة مغلقة، وهو غير مرن»، ما «يدفع الشارع والنخبة نحو منافسه» مسعود بزشكيان، «والذي يمتلك مواصفات الانفتاح، ما قد يخدمه في كسب دعم جزء من النخب الإيرانية». ويدعو مجيدي إلى التريّث بشأن ما إذا ستكون للسخونة التي تشهدها هذه الجولة مقارنة بالدورة الأولى، انعكاسات داخل صناديق الاقتراع.

تعاون مع موسكو

ذكرت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، أمس الخميس، أن الرئيس الإيراني بالإنابة محمد مخبر (الصورة)، التقى أمس الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على هامش قمة منظمة شنغهاي للتعاون في أستانة، مضيفة أنه اقترح أمام القمة تأسيس شبكة المناطق الحرة المشتركة على مستوى دول المنظمة. وقالت وزارة الخارجية الروسية إن موسكو وطهران تجريان مفاوضات بشأن اتفاق تعاون ثنائي شامل يعكس «الاتصال غير المسبوق» في العلاقات الثنائية.

قضية

انتخابات فرنسا وسيناريو «التعايش الصعب»

يسود اعتقاد في فرنسا بعد الدورة الثانية من الانتخابات التشريعية المبكرة، المقرّرة بعد غد الأحد، أن آفاق التّعايش بين الرئيس إيمانويل ماكرون وحكومة محتملة بقيادة اليمين المتطرف، ستكون صعبة، إذ سيعمد ماكرون إلى تعطيل العمل مع اليمين المتطرف، ما ستكون له تداعيات داخلية وخارجية

مبارزة مفتوحة متوقعة بين ماكرون و«التجمع الوطني»

باريس ـ **بشير البكر**

بقي قليل من الوقت، وتنجلي صورة الموقف في فرنسا، في ضوء نتائج الجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية مساء الأحد المقبل، التي ستُحدد الطرف المؤهل لتسمية رئيس الوزراء الجديد. ورغم التضارب في التقديرات بشأن نتائج انتخابات فرنسا المنتظرة، تُجمع استطلاعات الرأي على حلول حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف في المقدمة، ومن خلفه في المرتبة الثانية تحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» الذي يجمع أطياف اليسار وأنصار البيئة، وفي المرتبة الثالثة تحالف «معاً» التابع للرئيس إيمانويل ماكرون.

وتوقع استطلاع أجرته شركة تولونا هاريس إنتراكتيف، ونشرته أول من أمس الأربعاء، فوز حزب التجمع الوطني بما يراوح بين 190 إلى 220 مقعداً فقط في البرلمان المؤلف من 577 مقعداً، وهو أقل بكثير من الـ289 مقعداً التي يحتاجها اليمين المتطرف للحصول على غالبية مطلقة وتشكيل حكومة بمفرده. وتوقع الاستطلاع أيضاً فوز تحالف «الجبهة الشعبية الجديدة» بما يراوح بين 159 و183 مقعداً، والمعسكر الرئاسي الوسطي بما بين 110 و135 مقعداً. وجاء ذلك بعد انسحاب مرشحين لصالح آخرين، لقطع الطريق على استمرار تقدم اليمين المتطرف، ومن أصل 311 دائرة كان يتوقع أن تشهد انتخابات في الدورة الثانية، إذ تأهل فيها ثلاثة مرشحين بعد الدورة الأولى التي فاز بها اليمين المتطرف، شهد ثلث هذه الدوائر انسحاب مرشحين من أحزاب اليسار واليمين الجمهوري ويمين الوسط لصالح بعضهم في عمليات تجيير أصوات، بهدف تعقيد وصول مرشحي التجمع الوطني.

وفي ظل عدم الوضوح، هناك سيناريوهات عدة يطرحها الشارع الفرنسي عن اليوم الذي يلي الانتخابات، وأكثرها تداولاً احتمال حصول التجمع الوطني على أكثرية نيابية، تؤهل مرشحه جوردان باردييلا (رئيس الحزب) لدخول مقر الحكومة الفرنسية في قصر ماتينيون. وبينما تسود حالة قلق عام محلي وخارجي في حال تحقّق هذا السيناريو، هناك شبه إجماع على عدم وضوح الصورة حول مستقبل التعايش بين رئيس الدولة والحكومة، في ظلّ تشكل البرلمان الجديد من 3 كتل متنافرة، وحساسية القضايا التي تصدرت الجدل الانتخابي، ومنها الخاصة بأوضاع الهجرة، وحل الأزمة الاقتصادية، والحرب الكلامية بين اليمين المتطرف والأحزاب الأخرى التي تحالفت ضده، بالإضافة إلى ردود فعل فئات أخرى تعارض حكم اليمين المتطرف، كالنقابات العمالية والكنائس الإنجيلية وأوساط المثقفين. وفي حال تحقّق هذا السيناريو، فإن ماكرون بات مجرداً من الأسلحة القانونية، وليس في وسعه أن يخوض مواجهة رابحة مع باردييلا أو غيره، بالاعتماد على فريقه البرلماني محدود العدد، وسيفقد بذلك الدور والتأثير من خلال البرلمان، ولن تكون يده طليقة خلال الأعوام الثلاثة الباقية من ولايته. ومن المرجّح أنه سيسلك سبيل المبارزة المفتوحة مع حزب التجمع الوطني، الذي وصف الرئيس برنامجه الانتخابي بأنه «يقود إلى حرب أهلية».

ستكون السلطة التنفيذية في فرنسا ثنائية الرأس، موزعة بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ولكن الصلاحيات المطلقة في يد الرئيس، الذي يخوله الدستور رئاسة اجتماع مجلس الوزراء الأسبوعي، ولذا يمكنه أن يمارس لعبة التعطيل. وتوحي مواقف ماكرون وردود فعله، أنه سيسير في هذا الطريق كي يوصل رئيس وزرائه (إذا كان باردييلا) إلى الفشل، وهو بذلك يراهن على عدم خبرة باردييلا وحزبه في الحكم من جهة، ومن جهة أخرى، على المعارضة الحزبية والشعبية في فرنسا لليمين المتطرف.

العامل الشخصي يلعب دوراً أساسياً، ويتوقف تقدم العمل الحكومي، وسلاسة عمل أجهزة الدولة، على مدى التفاهم بين رأسي الدولة، ولا يقلّ أهمية عن ذلك الإطار العام الذي تحصل فيه العملية، وهو في هذه الحالة يتسم بالتوتر الكبير. وهناك اتهامات توجه لماكرون بأنه قام بعدد من التعيينات الحكومية في مناصب أمنية، خلال الأيام القليلة الماضية، تحسباً لخوض تجربة التعايش، التي يغلب الشك على نجاحها.

تبدو صورة مستقبل التعايش قاتمة، وهناك ملفات عدة ذات حساسية عالية، مثار اختلاف كبير بين الرجلين، يأتي على رأسها الوضع الداخلي الذي هو من اختصاص رئيس الحكومة حسب الدستور. ورسم باردييلا ملامح فرنسا الجديدة قبل أيام من الجولة الأولى لانتخابات فرنسا التي أجريت في 30 من الشهر الماضي، وحدّد بعض الخطوط العريضة لخريطة طريق، تبدأ من إدخال تعديلات على الدستور، وسنّ قوانين جديدة تستهدف الفرنسيين من غير أصول فرنسية، لم يسبق لأي حكومة فرنسية سابقة أن قامت بها خلال الجمهورية الخامسة، التي أسسها الجنرال شارل ديغول عام 1958.

وعلى هذا يجري الربط بين حكومة فيشي، التي حكمت فرنسا عام 1940 في ظل الاحتلال الألماني للمارشال فيليب بيتان، وبين حزب التجمع الوطني الذي تأسس على قاعدة العداء للأجانب، والتأثر بالفكر النازي. ومن أوجه التشابه، اعتماد قوانين تمييزية ضد الأجانب. وبينما وقع التمييز على اليهود من قبل حكومة فيشي، سيُستهدَف العرب أصول مغاربية، بعيشون في فرنسا، أكثر من نصفهم يحمل الجنسية الفرنسية، مع ستكون حصرية للفرنسيين فقط، ويُستثنى من ذلك الفرنسيون المجنسون. وفي حين أنه تراجع عن إلغاء ازدواج الجنسية الذي سبق أن طرحه، فإنه تعهد بإلغاء ما يُسمى «حق التراب»، الذي يمنح الجنسية للأجنبي المولود على الأراضي الفرنسية بعد أن يبلغ الـ18 عاماً. كذلك سيلغي حق لمّ شمل العائلات، ويتخذ إجراءات استثنائية لترحيل مئات الآلاف تحت مبررات مخالفة قواعد الإقامة.

المتضرر الأكبر من حكم اليمين المتطرف هما أوروبا والعالم العربي. وفي المقام الأول، لن تبقى سياسة فرنسا العربية تجاه الشرق الأوسط كما هي عليه اليوم في منطقة قريبة من التوازن، حيال الصراع العربي الإسرائيلي. وبحسب التصريحات المعلنة، ستقف حكومة باردييلا بانحياز تام إلى جانب إسرائيل، أما على مستوى العلاقة مع بلدان المغرب العربي، فمن المنتظر حصول سلسلة من الأزمات، وهناك مخاوف كثيرة، ليس أقلها على مستقبل قرابة 6 ملايين من

أوروبا والعالم العربي سيتضرران، ومستفيد روسيا وإسرائيل

وزُمي ذلك على ظهر أحزاب اليسار في ائتلاف «الجبهة الشعبية الجديدة».

على المستوى الأوروبي، يجري النظر بقلق إلى باردييلا، وقد لخّص ذلك موقف المستشار الألماني أولاف شولتز، الذي قال: «أمل أن تنجح الأحزاب غير المحسوبة على مارين لوبان في الانتخابات». وبالنظر إلى العلاقات الفرنسية الألمانية المتميزة تاريخياً، وعلى المستوى الأوروبي، ستكون المرحلة المقبلة مختلفة كلياً، ومن المؤكد أنها لن تعرف مستوى التعاون الذي بلغته بين البلدين، وفي داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، الذي يتولى فيه الثنائي الألماني الفرنسي دور قائد القاطرة.

أحد مصادر القلق الأوروبي، تعهد باردييلا بوقف العمل باتفاقية شينغن، ما يعني فرض رسوم جمركية على دول الاتحاد، تحت مبرر دعم السلع الفرنسية في وجه المضاربة. وتروج معلومات في الكواليس عن أن الخطوة الثانية ستكون عودة العمل بالفرنك الفرنسي، وإذا نجح في ذلك، فإن باردييلا يفتح الطريق أمام قادة أوروبيين آخرين يشاركونه المواقف نفسها تجاه الوحدة الأوروبية، مثل رئيسة الوزراء الإيطالية جورجيا ميلوني، ورئيس وزراء المجر فيكتور أوربان.

مرشح الحقيقة كما وصف نفسه، يريد إصلاح فرنسا، وهو يثير بذلك حالة من الغضب والخوف في أوساط فرنسا القديمة، وكل الرسائل التي يرسلها في الآونة الأخيرة، تدور حول نقطة واحدة وهي «أنا لست خطراً». لكن بعض الفرنسيين لا يصدقون، ونسبة هؤلاء ليست قليلة، وإذا كانت قد تلقت فوزه بشعور من الخوف على مستقبل فرنسا، فإن المرجح أنها لن تقبل بأن يمر مشروع حزب التجمع الوطني، وهناك إشارة هامة ذات دلالة، وهي أن هذا الحزب حلّ في مرتبة متدنية في باريس، التي تقاسم النسبة الكبيرة من أصواتها «الجبهة الشعبية الجديدة» وتيار ماكرون.

لوبان تنتظر الأغلبية المطلقة

اعربت زعيمة اليمين المتطرف في فرنسا، مارين لوبان (الصورة)، امس الخميس، عن ثقتها بان حزب التجمع الوطني لا يزال قادرا على الفوز بغالبية مطلقة في الانتخابات التشريعية المبكرة التي تجري دورتها الثانية بعد غد الاحد، وذلك على الرغم من انسحاب مرشحين منافسين لصالح آخرين، بهدف قطع الطريق على تقدم اليمين المتطرف. وحثّت لوبان الناخبين على الخروج للتصويت الاحد، معتبرة انه «وقت مهم جدا لإحداث تغيير في السياسة».

جوردان باردييلا، 30 يونيو الماضي (Getty)

لا يزال الوضع مقلقاً للحزب الديمقراطي والرئيس جو بايدن، ومفتوحاً على كل الاحتمالات، بعد مناظرته مع منافسه الجمهوري في الرئاسيات، دونالد ترامب، والتي أظهرت مكامن ضعفه الذهنية بشكل واضح، حيث لم يعد ممكناً التغاضي عنها

ميشال أوباما وحدها القادرة على هزيمة ترامب

أوضاع مقلقة للحزب الديمقراطي وبايدن

واشنطن ـ **العربي الجديد**

رفض البيت الأبيض، أول من أمس الأربعاء، رفضاً قاطعاً، احتمال سحب الرئيس جو بايدن ترشّحه لولاية رئاسية ثانية، على الرغم من المخاوف التي أصبحت جدّية، بشأن قدراته الذهنية بعد الأداء الكارثي له خلال المناظرة الرئاسية الأولى بينه وبين منافسه الجمهوري دونالد ترامب، الأسبوع الماضي. ولكن على الرغم أيضاً من إبداء جميع حكّام الولايات الديمقراطيين، أخيراً، الدعم للرئيس الثمانيني في حملته، وهي مسألة هامة وأساسية في القاموس الانتخابي الأميركي، فإن الطريق إلى الاقتراع الرئاسي المقرر في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، يبقى مفتوحاً على كلّ الاحتمالات، بانتظار موعد مؤتمر الحزب الديمقراطي في أغسطس/آب المقبل، ومن دون شكّ، قبل المناظرة الثانية بين بايدن وترامب في سبتمبر/أيلول المقبل، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة إيجاد «بديل» عن بايدن بالنسبة للحزب، يكون قادراً على إلحاق الهزيمة المؤكدة بالرئيس الجمهوري السابق.

وأبدى بايدن، الأربعاء، مجدداً، تمسّكه بالترشح للرئاسة مجدداً. وعبّرت عن ذلك المتحدثة باسمه كارين جان بيار، مشيرة إلى أن الرئيس «لا يفكر على الإطلاق» في الانسحاب من السباق، علماً أن مقابلة لبايدن بثّت كاملة أمس الخميس، وأجراها مع إذاعة محلية في ويسكونسن، أقرّ فيها بأنه «أخطأ» في المناظرة. كما نقلت عنه وكالة فرانس برس، قوله أول من أمس، خلال مؤتمر عبر الهاتف يهدف إلى تحفيز فرق حملته: «سأظل في السباق حتى النهاية وسنفوز».

وتحاول السلطة التنفيذية الأميركية إخماد الحريق الذي أشعلته معلومات كشفتها «نيويورك تايمز» وشبكة «سي أن أن»، أول من أمس، وتؤكد استناداً إلى أقوال مقربين من بايدن لم تكشف هوياتهم، أن الأخير يطرح تساؤلات حول ترشحه. غير أن متحدثاً آخر باسم البيت الأبيض، وهو أندرو بيتس، ردّ على إكس، بأن «هذا غير صحيح تماماً».

وكان النائب الديمقراطي في مجلس النواب الأميركي، راوول غريجالفا، دعا بايدن علناً أخيراً إلى «الخروج من السباق» الرئاسي، وذلك في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز التي كانت كتبت في افتتاحيتها إثر المناظرة التي أجريت مساء الخميس الماضي (بتوقيت واشنطن)، إن على بايدن الانسحاب «خدمةً للشعب». كما اعتبر ريد هاستينغز، وهو أحد مؤسسي منصة نتفليكس، في حديث للصحيفة نفسها، أن «على بايدن التنحي ليفسح المجال أمام زعيم ديمقراطي قوي لهزيمة ترامب والحفاظ على أمننا وازدهارنا».

لكن كل هذه الدعوات لم تجد حتى الآن تأييداً في صفوف كبار الشخصيات في الحزب، خصوصاً بين حكّام الولايات الديمقراطيين، وهم الشخصيات المؤثرة في الحياة السياسية الأميركية الذين جمعهم الرئيس الأربعاء في البيت الأبيض. وإثر الاجتماع، أكد حاكم ماريلاند، ويس مور، وحاكم مينيسوتا، تيم فالز، في حوار مع الصحافة، أن الحكّام الديمقراطيين «سيدعمون» الرئيس، وشدّد فالز على أن بايدن «قادر» على القيام بمهامه الرئاسية. أما حاكمة ميشيغن، غريتشن ويتمر، التي يتمّ تداول اسمها كبديلة محتملة للترشح للرئاسة إذا ما قرّر بايدن الانسحاب، فكتبت على منصة إكس: «جو بايدن مرشحنا. يخوض السباق ليفوز وأنا أدعمه».

لكن بعد أسبوع من المناظرة، لم ينجح بايدن في محو الانطباع السيئ للغاية الذي تركه خلالها. وأظهر استطلاعان للرأي نشرت نتائجهما صحيفتا نيويورك تايمز ووول ستريت جورنال، أول من أمس، تقدماً لترامب في نيّات التصويت، بنسبة 48% مقابل 42% لبايدن. ومرتاحاً لهذه النتائج والتطورات، أكد فريق حملة ترامب الانتخابي، أول من أمس، أن الأخير «سيهزم أي مرشح ديمقراطي» في نوفمبر. ومع تزايد التكهنات حول احتمال استبدال بايدن بنائبته كامالا هاريس التي تواصل دعمه، ذكرت وكالة رويترز أمس، أن حملة ترامب وبعض حلفائه قد أطلقوا حملة استباقية ضد هاريس، لا سيما على وسائل التواصل الاجتماعي، في محاولة لتشويه صورتها، ما يشي بأنهم يضعون الأسس لهجوم كبير على نائبة الرئيس الديمقراطي، في حال قرّر بايدن إنهاء حملته. ويشنّ الجمهوريون بشكل دائم حملة على هاريس، منذ تولت منصبها رسمياً في يناير/كانون الثاني 2021، لكن الهجمات هذا الأسبوع بلغت مرحلة غير مسبوقة، ومنسقة، كما وصفتها لجنة الكونغرس الجمهورية الوطنية، التي تشرف على انتخابات الحزب المرتبطة بمجلس النواب، بأنها الأداة التنفيذية الرئيسية لتمكين الرئيس في مهامه. أما حملة ترامب، «ماغا»، فقد وصفتها بـ«قيصر الاجتياح»، في إشارة إلى دورها التي تتهم به بتسهيل زيادة أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين يدخلون الولايات المتحدة عبر الحدود البرّية مع المكسيك. وقالت كارولين ليفيت، وهي متحدثة باسم حملة ترامب، كما نقلت عنها رويترز، إن «هاريس غير كفوءة، وقد أثبتت أنها ضعيفة، وأسوأ نائبة للرئيس في التاريخ، وقد أيّدت بنسبة 100% بايدن، في كل سياساته الكارثية التي تبناها خلال السنوات الأربع الماضية».

بايدن في البيت الأبيض، الاثنين الماضي (أندرو هارنيك/Getty)

> تتعرض كامالا هاريس لهجوم منسق وعنيف من الجمهوريين

ويذكّر هذا الهجوم على كامالا هاريس، بتكتيك مشابه لحملة ترامب، استخدمه للهجوم على منافسه في تمهيديات الحزب الجمهوري هذا العام، لاختيار مرشحه للرئاسة، وهو حاكم ولاية فلوريدا، رون ديسانتيس، الذي انسحب باكراً خلال التمهيديات من السباق، لا سيما بعدما وصفته حملة ترامب بالفاشل.

وعلى الرغم من نسبة التأييد الشعبي الضعيفة لها، إلا أن استطلاعاً جديداً للرأي أجرته وكالة رويترز بالتعاون مع شركة إيبسوس، وجد أنه في حال مواجهة رئاسية بين ترامب وهاريس، فإن ترامب يتقدم على نائبة الرئيس بفارق نقطة واحدة (43 و42 في المائة). وبحسب إيبسوس كما نشرت على موقعها الثلاثاء الماضي، فإن زوجة الرئيس الأميركي الأسبق ميشال أوباما، وحدها القادرة على إلحاق الهزيمة بترامب حالياً، وفق استطلاعات الرأي. ووجد استطلاع الشركة، أن ميشال أوباما هي المفضلة لدى الناخبين المسجلين، وهي تتقدم على بايدن وترامب بـ10 نقاط في هذا الصدد. أما في حال حصول مواجهة بين دونالد ترامب وميشال أوباما، فإن الأخيرة ستحصل على 50% من الأصوات، مقابل 39% لترامب. ووفق هذا الاستطلاع، فإن الرئيسين، الحالي والسابق، متعادلان (40%). أما إذا ما تنافس ترامب وحاكم ولاية كاليفورنيا غافين نيوسوم، فإن الأخير سيحصل على 39%، مقابل 42% للرئيس السابق. وبحسب الاستطلاع، فإن 42% من الناخبين المسجلين، قالوا إن لديهم صورة إيجابية عن ترامب، مقابل 38% قالوا إن لديهم ذات الصورة بالنسبة إلى بايدن.

أجندة مزدحمة

أطلق الرئيس الاميركي جو بايدن أجندة مزدحمة ابتداءً من أمس الخميس، لإثبات حيويته الرئاسية. وحضر بايدن أمس احتفالات الرابع من يوليو/ تموز (عيد الاستقلال الأميركي) في البيت الأبيض، وهو يتحضر اليوم الجمعة لإجراء مقابلة مع شبكة آي بي سي والتوجه إلى ولاية ويسكونسين لحضور تجمّع انتخابي، على أن يتحدث بعد غدٍ الأحد أمام منظمة التربية الوطنية في بنسلفانيا، ويستضيف زعماء العالم بقمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) في واشنطن الأسبوع المقبل.

■ من لبنان إلى غزة، ضربة تلو ضربة حتى القضاء عليه. الجندي الإرهابي عيلي لوجسي من مستوطنة كريات شمونة في شمال فلسطين المحتلة ووحيد عائلته، دمر حزب الله منزلهم ونزحت عائلته إلى الجنوب وشارك في حرب غزة وأصيب قبل شهرين في قدمه وبعد التعافي عاد إلى غزة للانتقام، فقتل اليوم على يد المقاومة الفلسطينية في الشجاعية. كذلك قتل جندي آخر وأصيب آخر بجراح خطيرة في معارك قطاع غزة.

■ اعتراف من خبير صهيوني بارز في شؤون «حماس». غاي أفيعاد: باحث سابق في جيش الاحتلال، ومؤلف كتاب «معجم حماس». الصحافي الاستقصائي إيتاي إيلناي أجرى حواراً إذاعياً معه لحساب صحيفتي «إسرائيل اليوم» و«بيلد» الألمانية. خلاصته في العنوان: «أقول بكل أسف: نحن بعيدون كل البُعد عن هزيمة حماس».

■ الطرف الإسرائيلي يتحدّث عن رد إيجابي وبنّاء من حركة حماس حول المفاوضات، لعله خير ونشهد بداية نهاية هذه الحرب. طبعاً في حال سير المفاوضات قدماً، ستنعكس إيجاباً على جبهة الإسناد في لبنان، وإن نجحت المفاوضات، سنشهد هدوءاً على الجبهة اللبنانية وعودة لقواعد الاشتباك التي كانت سارية ما قبل السابع من أكتوبر.

■ تراجع عدد الوافدين إلى مطار بيروت في حزيران 2024 عن حزيران 2023 حوالى 5% (تراجع من 427 ألفاً إلى 406 آلاف) بالرغم من كل التهويل والحملات الداخلية والخارجية الممنهجة والمقصودة، أكبر عدد وافدين إلى لبنان من بداية السنة كان في حزيران. (26% من عدد الوافدين الكلي من أول السنة).

■ كلام مهم. رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بسورية «باولو بينهيرو» يقول إن السوريين يواجهون خطر الترحيل والعودة القسرية إلى سورية بشكل متزايد. بينهيرو: اللاجئون السوريون الذين عادوا بالفترة الأخيرة من دول الجوار يواجهون خطر الاعتقال أو الاختفاء أو وجدوا منازلهم ومزارعهم مدمرة ولا سبيل لكسب الرزق في سورية.

■ صح... كلامنا عن #الفاشر قليل. يمكن صمودها لفترة طويلة بصرف نظرنا عنها، ويمكن سقوط سنجة، والدندر وما بينهم أشغلنا. والاتنين ما تبريرات. #الدعم_الفظيع بيتعامل مع الفاشر زي السوسة في الضرس، قصف وتدوين وتخريب، لكل بشر أو حجر من ممتلكات عامة وخاصة. ونحن عارفين السوسة لو كترت شنو النتيجة!

تقرير

قمة شنغهاي تروج لعالم متعدد الأقطاب

> لم يتردد البيان الختامي لقمة منظمة شنغهاي للتعاون في كازاخستان، أمس الخميس، في الترويج لعالم متعدد الأقطاب، مع توجيه انتقادات مبطّنة للولايات المتحدة

دعا البيان الختامي لقمة قادة دول منظمة شنغهاي للتعاون، الذين اجتمعوا في أستانة، أمس الخميس، إلى وقف إطلاق النار في غزة وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وعدم عسكرة الفضاء والامتثال لاتفاقية حظر الانتشار النووي، وإجراء إصلاح شامل لمنظومة الأمم المتحدة. وانتقد البيان «التعزيز الأحادي وغير المقيد» لأنظمة الدفاع الصاروخي من قبل دول وتحالفات إقليمية، لم يسمّها، وهي شكوى صينية . روسية مشتركة ضد الولايات المتحدة. ودعت المنظمة في قمتها الـ24 جميع دول العالم، إلى الانضمام إلى مبادرة المنظمة «حول الوحدة العالمية من أجل السلام العادل والوئام والتنمية». كما شدّد البيان على «وجود تغييرات مزلزلة جذرية في مجالي السياسة والاقتصاد العالميين، وفي ميادين أخرى من العلاقات الدولية ويبرز نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب أكثر إنصافاً».

وشدد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، أمس الخميس، خلال مشاركته في القمة التي استضافتها كازاخستان، على الالتزام بـ«إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب وعادل يستند إلى الدور المحوري لمنظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي وتطلعات الدول صاحبة السيادة لشراكة تقوم على الفائدة المتبادلة». من جهته، أكد الناطق الرسمي باسم الرئاسة الروسية، دميتري بيسكوف، أن قمة منظمة شنغهاي للتعاون ناقشت فكرة إنشاء نظام جديد للأمن الأوراسي التي طرحها بوتين. وأوضح بيسكوف لوكالة نوفوستي الروسية، أن الحوار مع الشركاء بشأن هذه المسألة يمضي «على مراحل».

بدوره، لفت الرئيس الصيني شي جين بينغ، إلى أن التغيرات التي يشهدها العالم تتسارع حالياً، وأن المجتمع البشري يقف مرة أخرى على مفترق طرق في التاريخ. وأضاف أن «دول منظمة شنغهاي للتعاون يجب أن تلتزم بالشمولية، وأن تعزز بشكل مشترك الابتكار التكنولوجي وتضمن استقرار واستمرارية وسلاسة الإنتاج والإمداد، وتعزيز المحركات المحلية للاقتصادات الإقليمية وتعزيز تحقيق أهداف التنمية المشتركة». وقال: «علينا أن نتحد لمقاومة التدخّل الخارجي، وأن ندعم بعضنا البعض بقوة، وأن نهتم بمخاوف بعضنا البعض، وأن ندير الخلافات الداخلية من خلال جعل السلام أولويتنا». وأضاف: «من الأهمية بمكان للعالم أن تكون منظمة شنغهاي للتعاون على الجانب الصحيح من التاريخ، وعلى جانب الإنصاف والعدالة».

وانضمّت بيلاروسيا، الحليف الرئيسي لروسيا، أمس الخميس، رسمياً إلى منظمة شنغهاي للتعاون، لتصبح بذلك العضو العاشر في المجموعة الإقليمية، بعد روسيا والصين والهند وإيران وكازاخستان وقرغيزستان وباكستان وطاجكستان وأوزبكستان. وقال منظّمو القمة على وسائل التواصل الاجتماعي إن «بيلاروسيا أصبحت عضواً كاملاً في منظمة شنغهاي للتعاون». من جهته، قال الرئيس البيلاروسي ألكسندر لوكاشينكو: «بمقدورنا تحطيم جدران عالم أحادي القطب وتوفير الغذاء لشعوبنا ووضع حد للتناقضات والنزاعات الناجمة عن التفاوت الاجتماعي والنقص في المواد الغذائية والموارد».

إلى ذلك، أعلنت وزارة الخارجية الباكستانية، أمس الخميس، أنها ستستضيف القمة المقبلة لزعماء دول المنظمة في أكتوبر/تشرين الأول المقبل. وقال المتحدث باسم الوزارة، ممتاز زهرة بالوش، إن «جميع رؤساء حكومات الدول الأعضاء في منظمة شنغهاي للتعاون» سيكونون موضع ترحيب، عندما سُئل عما إذا كانت ستتم دعوة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي زعيم. ولم يحضر مودي قمة أستانة، لكن من المتوقع أن يصل إلى موسكو في الأيام المقبلة، وهي أول زيارة له إلى البلاد منذ غزو روسيا لأوكرانيا.

وتأسست منظمة شنغهاي للتعاون في عام 2001 ولكنها برزت في السنوات الأخيرة. وتضمّ المنظمة نحو نصف سكان العالم الذين يتوزّعون على دول تشغل مساحة واسعة من الكرة الأرضية من روسيا إلى الصين. ومن المفترض أن تكون منصة للتعاون في المنافسة مع الغرب، مع التركيز على الأمن والاقتصاد وآسيا الوسطى على وجه الخصوص.

(العربي الجديد، فرانس برس)